زمن الخط الأخضر

[مقالة سياسية يهودية]

يهودا شنهاف*

"طفل يجلس على الرمل، وسط الدمى، يلعب لعبة الحرب
ومن حوله يدور طفلان مشاكسان برسمان حدود أرضه
نادته أمه: عد إلى القرية الواقعة خلف الخط الأخضر. . . .
الأخضر
فجلس في حضنها يشرح لها معاني قوة الدفع
حمامة السلام سيسقطها بنقيفته حالما تطير في السماء
فتقول أمه ضاحكة بصوت مرتفع: كيف لم يعد- بموجب
القانون- الخط الأخضر أخضر"

[أغنية بعنوان "الخط الأخضر" لفرقة "إثنيكس" الإسرائيلية، من كلمات زئيف نحاما ومن الحانه وألحان تامير كاليسكي وغيل الون]

* عالم اجتماع وأستاذ جامعي. رئيس تحرير مجلة "نظرية ونقد" الإسرائيلية الفصلية. المقال مترجم عن العبرية، وهو جزء من كتاب سيصدر قريبًا.

إن "الخط الأخضر" هو حدود الهدنة، التي أقرت بعد الحرب في العام ١٩٤٩ بين إسرائيل وجاراتها من الدول العربية: مصر والأردن وسورية ولبنان. وقد رسم هذا الخط ليكون بمثابة خط حدود إدارية للفصل بين القوات المتحاربة، وجاءت تسميته بـ "الخط الأخضر" نظراً لأنه رسم بقلم أخضر على خرائط المحادثات التي جرت في نطاق اتفاقيات رودس. وعلى غرار رجالات معسكر اليمين الآخرين الذين عارضوه، وصف أوري تسفي غرينبيرغ في ذلك الوقت هذا الخط الأخضر بأنه "تراجيديا كوميدية يهودية. . "[١].

في كانون الثاني ١٩٤٩ دعا دافيد بن غوريون مجلس الدولة المؤقت إلى الاجتماع من أجل مناقشة مسار خط الحدود، ورد على المعارضين من اليمين بتأكيده على وجوب رسم حدود تتيح تكريس الإنجازات العسكرية التي حققتها إسرائيل في الحرب:

"وردت في كتاب التوراة، وكذلك في تاريخنا، تحديدات

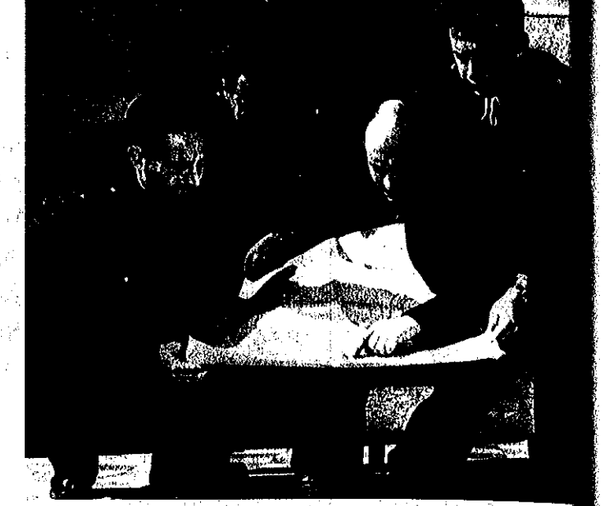

وقد إسرائيلي إلى رودوس عام ١٩٤٩ يتفحص خارطة ضمن مفاوضات الهدنة.

كثيرة ومختلفة لحدود الدولة، وهذا الأمر لا نهاية له في الحقيقة. ليست هناك أي حدود مطلقة. فإذا كانت الحدود هي الصحراء، فإنها يمكن أن تكون أيضاً وراء هذه الصحراء، وإذا كان البحر هو الحدود، فيمكن أن تكون وراء البحر أيضاً. لقد جرت الأمور في العالم بأسره على هذا النحو دائما وأبداً. فقط المصطلحات كانت مختلفة. إذا اكتشفت طريق لكواكب أخرى، فربما لن تكفي الكرة الأرضية بأكملها حينئذٍ"[٢].

ولقد رُسم "الخط الأخضر" من قبل سياسيين ودبلوماسيين ومساحين وجغرافيين ومختصين في رسم الخرائط، واعتبر في حينه أهم إنجاز يهودي في الحرب، ذلك لأن إسرائيل استولت بواسطته على مناطق واسعة تزيد مساحتها عن مساحة الأراضي التي خصصت لها في قرار التقسيم (قرار ١٨١ والذي سمي أيضاً "قرار ٢٩ تشرين الثاني"). فالحدود التي اتفق عليها بين إسرائيل ودول عربية سيادية في العام ١٩٤٩ أعطت إسرائيل مناطق تبلغ مساحتها حوالي ٧٨٪ من مساحة فلسطين الانتدابية، وهذا مقابل ٥٥٪ خصصت لها بحسب نص مشروع التقسيم. لم يكن الفلسطينيون طرفا في اتفاقيات الهدنة، ولم يسألوا أو يستشاروا نهائيا حول مسار الحدود، على الرغم من أنه صاغ حياتهم وغيّرها بصورة جذرية. في ذلك الوقت لم يكن الفلسطينيون معترفا بهم كمجموعة قومية، لا من قبل المؤسسات والهيئات الدولية، ولا من قبل الدول العربية، وبالطبع ليس من قبل إسرائيل. وقد كتب (المؤرخ) توم سيغف في هذا الصدد: "حينما قال الإسرائيليون "عرب" كانوا يقصدون بالأساس مصر، الأردن، سورية، لبنان والعراق، وليس الفلسطينيين". وأضاف "منذ أن هربوا وطردوا في حرب الاستقلال، لم يعد الفلسطينيون يعتبرون جزءا من قوات العدو، ولم يرد ذكرهم تقريبا سوى كعامل إزعاج دبلوماسي: كلاجئين طرحت قضيتهم للنقاش مرة في السنة في الأمم المتحدة. حتى العمليات الإرهابية نسبت في الغالب إلى دول عربية وليس للنضال الوطني الفلسطيني"[٣].

والحال، فقد كان "الخط الأخضر" حداً تعسفيا، تجاهل وجود مجتمع فلسطيني، وتجاهل بنيته السياسية الحضرية والاجتماعية، وقطع أوصال الكثير من القرى والبلدات بصورة فظة، مزق النسيج العائلي وحكم بالنسيان على تاريخ الحرب بين اليهود والفلسطينيين قبل العام ١٩٤٨.

"لقد حدث ما حدث ولا داعي لاسترجاع الماضي" – قال دوف يوسيف، حاكم القدس، موضحاً لأعضاء لجنة المصالحة الموفدة من قبل الأمم المتحدة[٤]، وقد كرس هذا الموقف كنقطة الصفر في الثقافة السياسية للنظام الجديد.

على الرغم من أن مسار "الخط الأخضر" حدد في العام ١٩٤٩ إلا أنه سمي فيما بعد "حدود ١٩٦٧" وتحول إلى مؤشر لإسرائيل "القانونية" التي أطلق عليها لاحقاً أيضا "يهودية وديمقراطية". وبمرور السنوات تحول الخط الأخضر إلى أسطورة، ومن مؤشر إقليمي- مادي إلى نموذج ثقافي واقتصادي- سياسي غني بالمعاني[٥].

في المسار الذي رسمه ذاك القلم الأخضر التعسفي في رودس، صبغ باللون الأخضر أيضاً الزمن التاريخي لأربعة أجيال من الإسرائيليين. فقد عاشوه وصوروه في الأدب والثقافة، وكتبوا انطلاقاً من قواعده الداخلية في أدب المقالة والبحث الأكاديمي، كما وظهرت في السنوات الأخيرة بوادر كتابة نوستالجية تعكس حنينا لإسرائيل "الخط الأخضر"، كتابة بدأت بعد (حرب) العام ١٩٦٧، وذلك في موازة محوه (أي "الخط الأخضر") تدريجيًا من الممارسة السياسية لدى قسم من اليهود والفلسطينيين.

إن الزمن هو مفهوم سياسي ويستخدم في إطاره هذا أداة لصوغ وتشكيل ثقافات ومجتمعات وهويات. وكما تقترح حنه هرتسوغ مستندة إلى مايكل يانغ فإن "كل سنة يمكن أن تعتبر السنة الأولى"، وذلك إذا ما تم تأطير عدة أحداث في زمن معين وتحويلها إلى زمن "خاص بنا". وبعبارة أخرى فإن كل هيمنة اجتماعية تختار تاريخا

يستند نموذج العام ١٩٦٧- وفي صلبه الخط الأخضر كزمن مكاني متخيل- على انحرافات سياسية عديدة. وقد كانت هذه الانحرافات وحتى بداية الثمانينيات غير مرئية للجمهور الإسرائيلي، نظراً لأنها طمست داخل خطاب أيديولوجي قولب النزاع كنزاع خارجي لإسرائيل ولا تربطه أية صلة بأفعالها وممارساتها. فيما جرى تبرير المظالم والتشويهات التي خلقها الخط الأخضر بواسطة خطاب أمني صور حروب إسرائيل دائما كدفاع عن النفس ونتيجة لانعدام خيار آخر.

تتعامل معه بوصفه بداية، وتعزو له معاني ثقافية أسطورية[٦].

ويظهر البحث السوسيولوجي وجود فوارق كبيرة بين مفاهيم الزمن العلماني/ الدنيوي والزمن الديني، بين الزمن الخطي (الأفقي) والزمن الدائري، بين الزمن الزراعي والزمن الصناعي، بين الزمن الصيفي والزمن الشتوي، بين الزمن البيولوجي والزمن الاجتماعي، أو بين زمن مجموعة الأكثرية وزمن مجموعة الأقلية[٧]. والمجموعات السياسية تتصارع على مفهوم الزمن، أو تضبط الزمن لصالحها وتضفي عليه معاني ثقافية وتاريخية، وفي غياب فهم مشترك للزمن بين مجتمعات مختلفة يغدو من الصعب إيجاد نقاط تلاق لحوار سياسي أو لحياة مشتركة.

لقد تواجد "الزمن" و"الحيز" وفقا للفهم الميكانيكي الكلاسيكي بصفتهما شيئين منفصلين ومستقلين، غير أن النظرية النسبية ضفرتهما معاً في علاقة لا تنفصم، فيما طورت فيزياء الكم (الكوانتم) الحديثة (وما بعد الحديثة)، التي تطورت في أعقاب النظرية النسبية، مفاهيم ومصطلحات جديدة من قبيل "انكماش الزمن"، "توسع الزمن"، "تحليقات شبه زمنية"، "عوالم متعددة ومتوازية" و"التنقل عبر الزمن" وما يعنيه من انتقال بالحيز. وينطوي هذا التشخيص على أهمية كبيرة، نظرا لأنه يدعونا إلى تحري الطرق التي ينظم الزمن بواسطتها الحيز، والطرق التي تعمل من خلالها تقسيمات الحيز على تأكيد كونية الزمن. ويمكننا أن نجد مثل هذا الموقف الذي يزاوج بين الزمن والحيز في النقد الأدبي، لدى باختين مثلا، والذي صاغ نظرية الزمكانية (الكرونتوف-chronotopes) حول تاريخ نشأة الرواية باعتبارها جوهرا لعلاقات متزامنة بين الزمان والمكان. أما في التفكير السياسي فقد أكد ديفيد هارفي ضرورة النظر إلى المنظومة الكونية بوصفها وحدة واحدة من الزمن/ الحيز[٨] وذلك في الاقتصاد والثقافة السياسية. وفي الأنثروبولوجيا دعا جوهانس فابيان إلى تفحص مفاهيم الزمن المختلفة التي أقامها علم الأنثروبولوجيا بين الأوروبيين وبين السكان الأصليين، مؤكداً دور الزمن الدنيوي (عوضا عن الديني) في شرعنة الاحتلالات الامبريالية الأوروبية[٩]. ويصف فابيان احتلال الأوروبيين العنيف للزمن وكيف أمكن بواسطته إيجاد تقسيمات عرقية تراتبية. فقد مكنت نظرية النشوء والارتقاء العلمية (الداروينية- م) على سبيل المثال الأنثروبولوجيين في العصر الإمبراطوري من تعريف اللقاء بين المستعمر الامبريالي والأصلاني الخاضع للاحتلال، كلقاء في الزمن، نظر خلاله للأصلاني كإفراز مبكر لتطور الإنسان العصري، وكنتاج قديم لتطور اجتماعي - ثقافي[١٠].

ومن هنا فإن الحيز هو أيضاً نتيجة لمفهوم الزمن الذي يخضع له هذا الحيز، وسوف نطلق عليه هنا "زمن محيّز". ويكتب المحلل النفساني ميلر بأن "الزمن المحيز هو الزمن الذي ربط بخط وتماثل مع خط ومثل بواسطة خط، هذا الزمن الهندسي هو نتاج سيطرة فرضت على الزمن"[١١]. وهو أيضا زمن الخط الأخضر الذي عبر عنه بنموذج ١٩٦٧.

ويعرف النموذج باعتباره "إطارا حسيا واجتماعيا يتم بواسطته فهم واقع معين". ففي العام ١٩٥٩ كتب توماس كون مقدمة لمؤلفه الشهير "بنية الثورات العلمية" بيّن فيها كيف تنتج النماذج العلمية، التي تعتبر "طبيعية"، هيكلاً أو مبنى دوغمائيا صارماً للوعي والمعرفة، وكيف يستمر هذا المبنى في البقاء لفترة أخرى من الوقت في حالة من الجمود إلى أن ينهار[١٣]. وتعبر هذه الدوغمائية عن نفسها أساسا في التصلب وصراعات القوة والمحافظة على نظام القوة عبر الرفض الأوتوماتيكي لبدائل ناجحة أكثر، حيث ينشغل كل نموذج في إنتاج هياكل لنفي وتجاوز الانحرافات التي تخلقها هذه الهياكل ذاتها. غير أن هذه الانحرافات، وكما أوضح "كون" في

تجلت هذه الأزمة في التفكير السياسي في إسرائيل الذي يعاني من ضمور مستمر، بسبب افتقاره إلى تقاليد ديمقراطية لا تستند إلى حالة الطوارئ. ويتجلى هذا الضمور في الخلط بين المجتمع والدولة، في وجود أجهزة رقابة ذاتية، في غياب بديل سياسي، وفي كون التعارضات التي تنشأ في إطار الدولة هي في الغالب تعارضات مصطنعة مثل التعارضات بين "يسار" و"يمين" أو بين "علمانيين" و"متدينين"، إذ تحافظ هذه التعارضات على الإطار العام للنموذج السلطوي أكثر من كونها تعكس خلافات حقيقية.

مقدمة كتابه، تتمكن في نهاية المطاف من التغلب على النموذج الذي لا يلبث أن ينهار وينسحب لصالح خيارات وبدائل أخرى.

يستند نموذج العام ١٩٦٧ - وفي صلبه الخط الأخضر كزمن مكاني متخيل- على انحرافات سياسية عديدة. وقد كانت هذه الانحرافات وحتى بداية الثمانينيات غير مرئية للجمهور الإسرائيلي، نظراً لأنها طمست داخل خطاب أيديولوجي قولب النزاع كنزاع خارجي لإسرائيل ولا تربطه أية صلة بأفعالها وممارساتها. فيما جرى تبرير المظالم والتشويهات التي خلقها الخط الأخضر بواسطة خطاب أمني صور حروب إسرائيل دائما كدفاع عن النفس ونتيجة لانعدام خيار آخر. غير أن هذه الانحرافات، التي سأبينها لاحقاً، أخذت تتسع أكثر فأكثر، لتزج إسرائيل اليهودية داخل دوامة عميقة. وفي غضون ذلك ظهرت انتقادات عالمية- حتى في أوساط مفكرين يهود- مفادها أن الصهيونية- التي كان هدفها الأصلي والمشروع في حينه، إيجاد حل لمشكلة اليهود في أوروبا- تحولت إلى مشكلة، حتى بالنسبة لليهود أنفسهم، وليس فقط لأن إسرائيل أضحت أحد الأماكن الأقل أمنا وأمانا، وإنما بالأساس لأن الصهيونية تحولت من حركة سياسية مبررة في زمنها، إلى آلة حرب مدمرة، تبرر عدم أخلاقيتها بادعاءات ومزاعم مداورة، وتخلق بنفسها حالة من التحجر والجمود الفكري.[١٤]

تجلت هذه الأزمة في التفكير السياسي في إسرائيل الذي يعاني من ضمور مستمر، بسبب افتقاره إلى تقاليد ديمقراطية لا تستند إلى حالة الطوارئ. ويتجلى هذا الضمور في الخلط بين المجتمع والدولة، في وجود أجهزة رقابة ذاتية، في غياب بديل سياسي، وفي كون التعارضات التي تنشأ في إطار الدولة هي في الغالب تعارضات مصطنعة مثل التعارضات بين "يسار" و"يمين" أو بين "علمانيين" و"متدينين"، إذ تحافظ هذه التعارضات على الإطار العام للنموذج السلطوي أكثر من كونها تعكس خلافات حقيقية. وعلى سبيل المثال فإن الخلاف بين اليهود العلمانيين واليهود المتدينين حول ماهية الدولة والنظام هو في نهاية المطاف خلاف يؤكد على الطابع والحدود اليهودية للدولة. كذلك فإن اضمحلال الفكر السياسي الصهيوني في صيغته الحالية يعبر عن نفسه أيضاً في خطاب قيامي، وفي تنصل متزايد وشعور بأن "الواقع السياسي والمناخ الأخلاقي في إسرائيل أخذا يذكران أكثر من اللازم بالوضع الذي ساد في أوروبا بين الحربين العالميتين"[١٥]. يجدر الانتباه على سبيل المثال إلى حقيقة أن نسبة الذين تقدموا بطلبات للحصول على جوازات سفر أوروبية ازدادت بصورة حادة جداً خلال السنوات الخمس الأخيرة. صحيح أن جزءاً من هذه الزيادة ناتج عن إمكانية أتيحت في أوروبا، ولكن نسبة لا يستهان بها من طالبي جوازات السفر الأوروبية تشير في المقابل إلى هذه الجوازات كبوليصة تأمين في حال تحقق التوقعات المرعبة[١٦].

وصف عالم الاجتماع اليهودي- الألماني- الأميركي هربرت ماركوزا المجتمع الذي يقوم على اضمحلال سياسي في ظل وجود أجهزة رقابة ذاتية متطورة، بأنه "مجتمع ذو بعد واحد". ففي المجتمع "الأحادي البعد" تقوم أنظمة شبه ديمقراطية، بما في ذلك ممارسة ديمقراطية رسمية، وتتوفر حرية تعبير واسعة، ولكن في الوقت ذاته يسود نفس التفكير السياسي الضحل في المواضيع المركزية المطروحة على جدول الأعمال السياسي. وقد عبر هذا الاضمحلال السياسي عن نفسه على سبيل المثال في الانتقال السريع لأصوات ناخبي حزبي "العمل" و"ميرتس" إلى حزب "كديما" في انتخابات العام ٢٠٠٩. هذا الانتقال يطمس الفوارق السياسية الروتينية بين "يسار" و"يمين" أو بين ائتلاف ومعارضة. هذه العلاقة التكافلية هي السبب والنتيجة للنزعة الأحادية البعد التي تلفظ وتستبعد

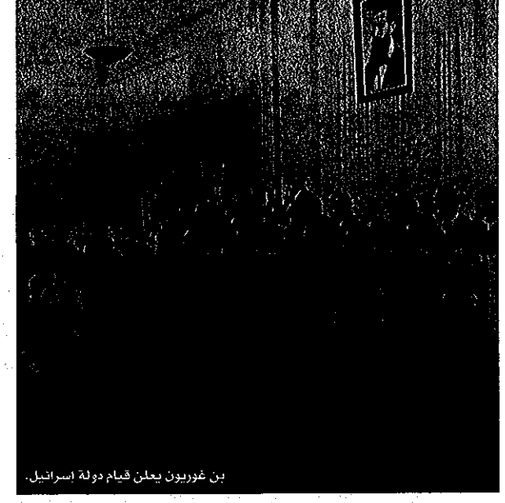
بن غوريون يعلن قيام دولة اسرائيل.

أي حديث يتم خارج حدود الإجماع، وتسمح بنقاشات توحي ظاهريا بوجود ديمقراطية. في الوقت ذاته فإن الديمقراطية التي يمثلها النموذج هي ديمقراطية متقطعة، مبعثرة، تعيش في نزاع عنيف دائم، وتقيم أنشطتها على قوانين طوارئ وتشريعات حالات طوارئ، تحول إسرائيل السيادية إلى شركة حراسة ضخمة. مثل هذا المجتمع الأحادي البعد تكوّن في إسرائيل، نظراً لأنها تنتهج ديمقراطية تحتفظ في خزانتها بهياكل عظمية تتوعد بالظهور إلى العلن لتهدد أخلاقيتها وشرعيتها. يقول ستانلي كوهين: "الهياكل العظمية التاريخية تحفظ في الخزانة بسبب الحاجة السياسية لإبقائها بريئة من الوعي المزعج، فهي تبقى مستترة بسبب الغياب السياسي للرأي البحثي/ المتقصي". [١٧] والهياكل العظمية التي تريد إسرائيل إخفاءها، إضافة إلى غياب "الرأي المتقصي" تجاهها، هي أحد أعراض أزمة الديمقراطية في إسرائيل.

أريد في هذا المقال أن أقترح خياراً أو إمكانية لتفكير سياسي يهودي بديل. وأنا أسميه "يهوديا" لأني أكتبه كيهودي له امتيازات اليهودي، الذي يساوره القلق على مصير اليهود كمجموعة في الشرق الأوسط، ولأنني أزعم بأن المسار السياسي الراهن يمكن أن يؤدي إلى إبادة شعب آخر وإلى انتحار يهودي جماعي. والمقال هو في المقام الأول مقالة سياسية، وكما هي طبيعة أية مقالة سياسية، فإن هذه المقالة أيضا مكبلة بسحر السياسة، وتتشبث بها كإطار للتحليل النقدي. مع ذلك، فإن الموقف الأساس الذي أطرحه هنا يستند إلى تراث نظري يقتات من النظرية النقدية بمفهومها الكوني الرحب، كما ويستند أيضا إلى التقاليد النقدية المحلية، وفقما تشكلت في إسرائيل في العقدين الأخيرين، وعلى سبيل المثال من على صفحات مجلة "نظرية ونقد- تيوريا فبيكورت" [١٨].

إلى ذلك فإن هذه المقالة هي، بحكم طبيعتها، نتاج هجين لأساليب مختلفة، كما أنها ستتحرك بينها: بين السياسي والنظري، بين النظري والعملي (أو بين النظرية والتطبيق)، بين التشخيص والتكهن، بين التحليل المثالي والتحليل الذي يتفحص الإمكانيات المحتملة لحل النزاع.

سوف أستهل النقاش بتقسيم "زمن الخط الأخضر" إلى ثلاث فترات تحليلية تمثل فترات تاريخية بارزة:

١-١٩٤٩-١٩٦٧: - الفترة الأولى هي الزمن التاريخي لدولة إسرائيل حتى العام ١٩٦٧، وتشمل العمليات السلطوية (مثل القانون الإسرائيلي، تقسيم الحيز والأراضي، التوزيع السكاني) التي أوجدت نموذج الخط الأخضر وعززته عن طريق قاعدة ثقافية واقتصادية وسياسية.

٢-١٩٦٧-١٩٩٣: الفترة الثانية تبدأ بعد العام ١٩٦٧، وتحمل معها نوستالجيا لإسرائيل "المشروعة"، كما كانت قائمة في حدود الخط الأخضر. وعلى الرغم من أن الفترة ذاتها شهدت بداية محو الخط الأخضر، ولا سيما بفعل مشروع بناء المستوطنات (في أراضي الضفة الغربية) فإن الزمن الحيزي للخط الأخضر كفكرة أسطورية أخذ يمتلئ أكثر فأكثر بالخيال الثقافي. والزمن الأسطوري هو زمن يوضع خارج التاريخ ويحتل مكانة مستقلة فوق تاريخية. إن كتاب "الزمن الأصفر" لدافيد غروسمان والذي كتب في أواخر الثمانينيات كان كتابا أساسيا في هذه النوستالجيا التي تنظر إلى احتلال حرب ١٩٦٧ كـ "حادث" طارئ في التاريخ السياسي لإسرائيل، وكشيء مؤقت سينتهي بالعودة إلى حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧.

٣-منذ العام ١٩٩٣- بدايات الفترة الثالثة كانت خلال الانتفاضة الأولى، وبالأخص في إثر توقيع اتفاقية أوسلو. في هذه الفترة استبدل مصطلح "الخط الأخضر" بمصطلح الـ "فصل". صحيح أن "الفصل" ليس له لون، ولكنه يستند إلى تحويل الخط الأخضر إلى زمن/ حيز متخيل. وعلى الرغم من أن الخط الأخضر محي على أرض الواقع، إلا أن مبدأه الأساس الثقافي بقي كأداة لتصور فصل بين اليهود والفلسطينيين[١٩]. هذا "الفصل" اتخذ فيما بعد تسميات

والمفارقة أن تكريس الخط الأخضر في الثقافة السياسية كأسطورة بدأ بعد العام ١٩٦٧، في الوقت الذي بدأت فيه عملية طمس الخط الأخضر وإلى حد محوه شبه التام من الحياة اليومية لليهود والفلسطينيين وكذلك في الخرائط التي تصف منطقة سيادة الدولة.

مختلفة مثل "جدار للحياة" أو "جدار أمني".

تشكل هذه الفترات الزمنية الثلاث مداميك أساسية لما يسمى بنموذج ١٩٦٧. في الصفحات القادمة سأتحدث عن الأرضية الاجتماعية- الثقافية، والاقتصادية- السياسية لزمن الخط الأخضر، وسأقترح نقل أو إرجاع النقاش حول النزاع من النموذج المرتبط بزمن الخط الأخضر، إلى المصادر التاريخية للنزاع والتي جرى تطبيعها وطمسها في القانون الإسرائيلي سنة ١٩٤٨. لذلك سأدعوها على التوالي نموذج ١٩٦٧ ونموذج ١٩٤٨. ويتخيل الإسرائيليون بواسطة هذه الفترات الزمنية الثلاث دولتهم كدولة ديمقراطية حتى العام ١٩٦٧، وكديمقراطية تعفنت منذ ١٩٦٧، وكديمقراطية ستعود إلى مجدها بعد الانسحاب إلى حدود العام ١٩٦٧.

والمفارقة أن تكريس الخط الأخضر في الثقافة السياسية كأسطورة بدأ بعد العام ١٩٦٧، في الوقت الذي بدأت فيه عملية طمس الخط الأخضر وإلى حد محوه شبه التام من الحياة اليومية لليهود والفلسطينيين وكذلك في الخرائط التي تصف منطقة سيادة الدولة.

نموذج ١٩٦٧، المستند إلى زمن الخط الأخضر (والذي يدعى أيضاً "حدود ١٩٦٧")، هو نموذج علماني تنطلق منه إسرائيل إلى محادثات السلام. غير أن نموذج ١٩٦٧ مع الأسف لا يستطيع إنهاء النزاع نظراً لأن المسائل المركزية الأربع القابعة في عمقه التاريخي- مسائل اللاجئين الفلسطينيين والمستوطنات والفلسطينيين مواطني إسرائيل والمطالب الثيولوجية لليهود والعرب- منكرة في هذا النموذج بل وتوصف كانحرافات سياسية. هذه "الانحرافات السياسية" تجد بدورها تعبيرا لها في المعارضة الراديكالية لزمن الخط الأخضر وخاصة من جانب أربع مجموعات بارزة: (١) أنصار أرض إسرائيل الكاملة (الذين يمكن العثور على فوارق وتباينات كثيرة داخل صفوفهم)؛ (٢) أنصار "إسرائيل الثالثة"، ويضم هؤلاء مستوطنين شرقيين تمثلهم حركة "شاس" في شكل أساسي[٢٠]، ومستوطنين من المتدينين المتزمتين (حريديم) إضافة إلى مهاجرين من الاتحاد السوفييتي سابقا، والذين انتقلوا للسكن شرق الخط الأخضر[٢١]؛ (٣) لاجئو ولاجئات العام ١٩٤٨ الذين يوقف زمن الخط الأخضر زمنهم التاريخي في العام ١٩٤٨، وبالنسبة لجزء من هؤلاء اللاجئين فإن العام ١٩٦٧ لم يكن مجرد لحظة احتلال وحسب وإنما أيضاً لحظة تحرر وذلك بسبب فتح الحيز، وهذا ما سأبينه لاحقاً؛ (٤) شريحة سياسية راديكالية بين صفوف عرب ٤٨، وتضم حركة "أبناء البلد" وقسما من أعضاء حزب التجمع الوطني الديمقراطي، الذين لا يقبلون بالأمر الواقع للخط الأخضر، وتعارض كل هذه المجموعات التجليات النظرية والعملية للخط الأخضر الذي يعتبر بكل صيغه المتخيلة من وجهة نظر كافتها خط حدود تعسفيا وعنيفا.

صحيح أنه توجد قوى أخرى بين عرب ٤٨ تقبل بنموذج ١٩٦٧ وتريد أن تناضل بواسطته من أجل مكانتها داخل المجتمع الإسرائيلي[٢٢]، وكذلك أيضاً فلسطينيون في "المناطق" مثل محمود عباس وسلام فياض، والذين يقبلون بحدود العام ١٩٦٧ ويريدون إيجاد حل عادل في إطارها، ويلقون في ذلك تأييداً دوليا واسعاً. ولكن يجب الانتباه إلى أن عباس لم يوافق أبداً على قبول "التعديلات الحدودية" التي تريدها إسرائيل في الضفة الغربية، وصرح مراراً أن حدود ١٩٦٧ هي هدف المفاوضات، كذلك لم يوافق على اشتراط إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية[٢٣].

هناك في أوساط الصهيونية الدينية أيضاً من يدعو إلى احترام السيادة الدولانية والإذعان إلى منطقها. مع ذلك فقد سمعت مؤخرا أصوات داخل هذه المجموعات أيضا تطالب بالتخلي عن نموذج دولتين لشعبين والتفكير بنماذج سياسية أخرى[٢٤]. وبنظرة إلى المستقبل أعتقد أن هذه "الانحرافات" ستؤدي إلى انهيار نموذج ١٩٦٧، وأنه ستعود مكانه مسألة (نموذج) ١٩٤٨، والتي تم إقصاؤها، لتطرح مجدداً على بساط البحث، سواء من قبل

إن مفهوم النوستاليجيا الجديدة لدى سريد، بيلين، غروسمان وآخرين ٣١ غيرهم، ينتج موقفا يميز بصورة مفتعلة بين إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ وإسرائيل بعد هذا العام. فهل حقا كانت إسرائيل جميلة ومحقة بالنسبة للاجئين الذين طردوا من بيوتهم خلال الحرب ومنعوا من العودة إليها فيما بعد؟! أو بالنسبة للفلسطينيين الذين عاشوا تحت حكم عسكري لغاية العام ١٩٦٦؟! أو حتى بالنسبة للشرقيين الذين أرغموا على السكن خارج مراكز القوة العمرانية وتحولوا إلى عمود فقري لما يسمى "إسرائيل الثانية".

يهود أو فلسطينيين[٢٥]. فنموذج ١٩٤٨ سيتيح التفكير مجدداً بمفهوم (فلسفة) النزاع وأشكال تقسيم الحيز، كما ويمكن له أن يصحح جزءا من الانحرافات التي يخلقها الوضع الحالي. وهو يتطلب تفكيراً شائكا تجاه المستقبل، بما في ذلك صياغة نماذج- موديلات- خلاقة أكثر تتيح قيام سيادة يهودية وسيادة فلسطينية في ذات الحيز. إن استبدال نموذج ٦٧ بنموذج ٤٨ سيغير الطريقة التي ترسم وتفهم بموجبها الخريطة السياسية في إسرائيل. فالتقسيم يتم حاليا على أساس "يمين" و"يسار" أو "وسط"، بصورة سطحية أو مجردة، يتحدد بموجبها الموقع السياسي بشكل أحادي القيمة تقريبا، بناء على الموقف تجاه المناطق التي احتلتها إسرائيل في العام ١٩٦٧. فالذين يقولون بوجوب إعادة المناطق التي احتلت في حرب العام ١٩٦٧ (أو قسم منها) وأن تقام عليها دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، ينظر لهم في الساحة السياسية (الإسرائيلية) كـ "يسار"، والعكس صحيح، لكن حقيقة أن الخط الأخضر محي من الممارسة العملية والوعي النظري، غير حاضرة في التفكير السياسي لليسار اليهودي الليبرالي في إسرائيل ولا في حلوله لإنهاء النزاع. ورغم مرور أكثر من أربعين عاماً منذ تلك الحرب (حزيران ١٩٦٧) فقد ظلت الحدود المتخيلة لإسرائيل، وفقما هي مرسومة داخل هذا النموذج، قائمة بعينها: حدود الرابع من حزيران ١٩٦٧. ويشكل ذلك رؤية متخيلة للتاريخ والحيز تنظر إلى احتلالات ما بعد ١٩٦٧ وإلى المستوطنات في الضفة الغربية كوضع مؤقت، وكحادث عرضي في التاريخ السياسي لإسرائيل. كذلك فإن هذه الرؤية تنكر حقيقة أن إسرائيل كانت دولة كولونيالية قبل العام ١٩٦٧، وليس بعده فقط، وحقيقة أننا نعيش الآن في مجتمع ثنائي القومية يستند مبدأه السلطوي إلى سياسة أبارتهايد.

إذن فإن زمن الخط الأخضر هو أيضاً محدد لنظرية أخلاقية مؤداها أن إسرائيل في نموذج الخط الأخضر قامت كديمقراطية أخلاقية ومشروعة. هذه النظرية الأخلاقية السياسية تمكن من فهم واستيعاب التشويهات الأخلاقية والسياسية التي نشأت في حيز الخط الأخضر حتى العام ١٩٦٧، والتي صاغت أجندة تنقل المسائل الأخلاقية من داخل الخط الأخضر إلى خارجه. وتشير هذه الأجندة إلى التشويهات السياسية القائمة خلف الخط الأخضر (أي في الأراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧) لكنها تتعامى عن التشويهات السياسية القائمة داخل حدود الخط الأخضر. وبعبارة أخرى، فإن الموقف الأخلاقي الموجه إلى "الخارج" هو صورة مرآة مقلوبة لنفي وإنكار التشويهات السياسية "الداخلية" في حدود الخط الأخضر. ولهذا السبب يتجاهل هذا الموقف محو الخط الأخضر ويستمر في تخيل إسرائيل داخل حدوده. وقد عبر مثل هذا الموقف عن نفسه بصورة جلية في السنوات الأخيرة في ما أريد أن أدعوه "نوستاليجيا جديدة": أدب نوستاليجيا نحو إسرائيل "الاستيطان العامل"، نوستاليجيا إلى الشعور بالأخلاقية وعدالة الطريق؛ نوستاليجيا إلى إسرائيل أوروبية، إلى إسرائيل "فرن الصهر"، إلى إسرائيل قبل اقتحام الهوامش قلب خريطتها السياسية: هذه النوستاليجيا ممثلة في سياسة هويات أشكنازية لشريحة ليبرالية واسعة في إسرائيل. إنها نوع من الرؤية الرجوعية التي تعكس حنينا إلى "إسرائيل الجميلة" قبل ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال فإن يوسي بيلين يحن إلى العقد السابق للعام ١٩٦٧ الذي كان "العقد الجميل (في حياتنا)"، ويسعى إلى توريث زمن الخط الأخضر كوصية للأجيال المقبلة: "إن كل ما أحاول عمله هو جعل أحفادي يتمكنون من العيش في هذه البلاد كما عشت أنا فيها في العقد الجميل والهادئ في حياتها والممتد بين ١٩٥٧ و١٩٦٧... لقد أمضيت ثلثي عمري وأنا أحاول العودة إلى إسرائيل التي سلبت

مني في حزيران ١٩٦٧"[٢٦].

هناك مثال آخر بارز على وعي "النوستاليجيا الجديدة" نجده في كتاب يوسي سريد "وعليه اجتمعنا: تاريخ بديل". والكتاب عبارة عن قصة سيرة ذاتية، متخيلة في قسم منها، فيما ورد قسم آخر على لسان آخرين، وذلك في مسيرة تبدأ بقيام الدولة وتنتهي حسب قواعد الأسلوب الأدبي في العام ١٩٦٧. ويلقي سريد نظرة نقدية خجولة إلى الوراء، إلى (فترة) الحكم العسكري، عملية (مذبحة) قبية، فضيحة لافون، قمع الشرقيين وقضية اختطاف الأطفال اليهود من أصل يمني. غير أن كل هذه القصص صيغت داخل نموذج "النوستاليجيا الجديدة" المستندة إلى زمن الخط الأخضر. فقد كتب سريد قائلا: "العقد الثاني للدولة كان عقد (الحياة) الطبيعية... من الذي كان يعتقد في العام ١٩٦٥ أن البلاد (الدولة) بأكملها ستجد نفسها بعد قليل، بعد سنتين فقط، مصابة بالجنون والعمى"[٢٧]. ويصف سريد سنة ١٩٦٧ كسنة فوضى وبداية النهاية للدولة العلمانية[٢٨]. وحتى عندما يتناول سريد الأحداث التي وقعت بعد العام ١٩٦٧، فإن النموذج الأخلاقي الذي ينطلق منه هو الخط الأخضر، والذي ينظر له كزمن "علماني" وليبرالي: "اعتمر يشوورون- شعب إسرائيل- كيباه (القبعة التي يعتمرها المتدينون اليهود) وراح يصول ويجول ويرفس كل ما يصادفه في طريقه. كذلك بدأ عفريت التعصب الديني يخرج من القمقم..."[٢٩]. ويصف سريد المفاجأة التي أصيب بها بن غوريون (مفاجأة سريد ذاته) جراء ظهور:

"جهاديين يهود يذكرون بمتعصبي (فترة) الهيكل الثاني الذين جلبوا الخراب. كانت هذه هي المرة الأولى التي تعرف فيها (بن غوريون) وجها لوجه على تلك الأعشاب الضارة التي نمت في بستان الصهيونية الدينية. لم يكن يعرف أنهم متهورون، مسيحانيون إلى هذه الدرجة. لم يكن مدركاً للتيارات التي اضطرمت تحت السطح سنوات طوال في المخاضة العقيدية- القومية العصبية، وباتت تنذر الآن بالانفجار بكامل قوتها؛ بعد قليل سيتدفق تيار الصهيونية العلمانية إلى النهر الكبير..."[٣٠].

إن مفهوم النوستاليجيا الجديدة لدى سريد، بيلين، غروسمان وآخرين[٣١] غيرهم، ينتج موقفا يميز بصورة مفتعلة بين إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ وإسرائيل بعد هذا العام. فهل حقا كانت إسرائيل جميلة ومحقة بالنسبة للاجئين الذين طردوا من بيوتهم خلال الحرب ومنعوا من العودة إليها فيما بعد؟! أو بالنسبة للفلسطينيين الذين عاشوا تحت حكم عسكري لغاية العام ١٩٦٦؟! أو حتى بالنسبة للشرقيين الذين أرغموا على السكن خارج مراكز القوة العمرانية وتحولوا إلى عمود فقري لما يسمى "إسرائيل الثانية"[٣٢]؟!

وتعبر "النوستاليجيا الجديدة" عن حنين إلى إسرائيل قبل ١٩٦٧، حين خيل أن السلطة (الهيمنة) السياسية في إسرائيل سلطة علمانية وأشكنازية. وهي تسعى لإعادة تصوير إسرائيل ما قبل سنة ١٩٦٧، وأكثر منذ ذلك إسرائيل ما قبل سنة ١٩٧٧، أي قبل أن تقتحم مركز الحلبة السياسية حركات "جديدة" ذات أجندة ثيولوجية- سياسية، أشكنازية وشرقية، متحدية الثقافة الليبرالية: الحاخام غورن الذي ينفخ في البوق قبالة "حائط المبكى"؛ أتباع الحاخام كوك المتعصبون يرقصون في سبسطية؛ تيار "معيان هتوراه (ينبوع التوراة)" التعليمي التابع لحركة "شاس" والذي أخذ يعلم ويربي من أجل "دولة الهلاخاه (دولة الشريعة الدينية اليهودية)" ومواعظ الحاخام عوفاديا يوسيف؛ زجاجات الماء ("المقدس") من البابا سالي في نتيفوت وتعاويذ الحاخام (الراب) كدوري؛ الحملات الموجهة ضد المحكمة العليا وتنامي الصبغة الشرقية نسبيا في السياسة الإسرائيلية[٣٣].

حنين بيلين وسريد كان إذن إلى إسرائيل الفئوية، اليهودية الأشكنازية والعلمانية في حدود حزيران ١٩٦٧، وسط تأييدهما لنموذج سياسي عنيف ينكر التطهير العرقي الذي نفذ في العام ١٩٤٨ وينكر مشكلة اللاجئين، نموذج الحكم العسكري الكولونيالي الذي ظل قائما حتى العام ١٩٦٦ والسيطرة اليهودية على الأراضي بشكل ظالم وعنيف[٣٤].

كذلك فإن العمل المهم الذي يقوم به غدعون ليفي في تغطية مظالم الاحتلال يستند هو أيضاً إلى موقف فلسفي مماثل. في العام ٢٠٠٤ جمع "ليفي" مقالاته المنشورة في صحيفة "هآرتس" في كتاب صدر تحت عنوان "المنطقة الرمادية"، وقد استهل ليفي كتابه بالجملة التالية: "منذ خمسة عشر عاماً وأنا أسافر إلى مناطق الاحتلال.. وكما الفراشة التي تنجذب إلى النار، فقد ألفيت نفسي منشداً إلى المكان الذي يشكل مسرحاً لأحداث القصة الأكبر بالنسبة لدولة إسرائيل منذ إقامتها وتوطد أركانها.. لقد أمضت الدولة ثلثي حياتها مع الاحتلال دون أن يكون هذا الاحتلال مطروحاً

يوسي سريد أيضاً يصوغ تمييزاً مصطنعا بين دولتين مختلفتين تقومان ظاهريا بالتوازي: "دولة يهودا" و"دولة إسرائيل"٤٥. فهل هما حقا دولتان؟! وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يوفر للمستوطنين القاعدة الاقتصادية والمادية؟ من الذي يزودهم بشبكة خطوط الهاتف والكهرباء والماء؟ من الذي يوفر لهم خدمات الصحة والتعليم؟ ما هو الدور الذي تؤديه منظمات مثل الهستدروت و"الكيرن كييمت" والوكالة اليهودية أو الصندوق القومي كمقاولين فرعيين لإدارة الاحتلال؟ من الذي يمول مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات؟ من الذي يوفر القاعدة القانونية لمصادرة الأراضي؟

على أجندتها تقريبا"[٣٥].

ويطلق ليفي على المناطق الواقعة شرقي الخط الأخضر اسم "أرض الاحتلال" ويقيم بناء على ذلك تمييزاً تعسفيا بين "هنا" و"هناك" غايته تبرئة القصة الكبرى لاحتلال البلاد (فلسطين) في العام ١٩٤٨، وإعادة نسخ نفي وإنكار تاريخ هذه البلاد. أما مواقف غدعون ليفي اليسارية فهي مكرسة في القاعدة الأيديولوجية والفلسفية لـ "الخط الأخضر".

"النوستاليجيا الجديدة" هي إذن حالة ثقافية لدى نخب ثقافية تنتمي إلى الطبقة المتوسطة الليبرالية، ولدى أغلبية صامتة من الأفراد المهنيين، كالتكنوقراط والموظفين في جهاز الدولة، والأكاديميين في فرعي العلوم الاجتماعية والآداب، وغالبية العاملين في سلك وزارة الخارجية، وجنرالات متقاعدين وصحافيين، وأكثرية المصوتين لأحزاب "كديما" و"العمل" و"ميرتس". إنها الفئات التي يمكن تسميتها "نصف الشعب المؤيد لعملية السلام"، أو بتحديد عملي أكثر: الجمهور الذي أيد اتفاقيات أوسلو. هذا الجمهور ممثل بصورة جيدة في وسائل الإعلام وجهاز الدولة والجيش وفي الثقافة والأكاديميا. ويمكن أن نجد بين أوساط الكتاب المركزيين المعبرين عن هذا النموذج (وهذه قائمة جزئية) صحافيين وكتاب مقالة مثل عاموس إيلون، آري شفيط، توم سيغف، ناحوم بارنياع، عاموس شوكن، يوئيل استرون، بن درور يميني، أمنون دانكنر ودان مرغليت؛ وأكاديميين مثل أمنون روبنشتاين، أليكس يعقوبسون، نسيم كلدرون ودان شيفتان[٣٦]؛ وقانونيين مثل روت غابيزون، أهارون باراك، تاليا ساسون ومردخاي كرمنتسر؛ وديمغرافيين مثل آرنون سوفير أو سرغيو دي لا فرغولا؛ وأدباء ومثقفين مثل عاموس عوز، أ. ب يهوشواع ودافيد غروسمان؛ وفنانين ومخرجين وكتاب مسرحيين مثل يهوشواع سوبول، عاموس غيتاي أو الأخوان برباش؛ وسياسيين من التيار المركزي مثل حاييم رامون، يوسي بيلين، إيهود أولمرت، دان مريدور، يوسيف (طومي) لبيد، تسيبي ليفني، عمرام متسناع، أبراهام بورغ أو إيهود باراك؛ وجنرالات سابقين مثل متان فيلنائي، شاؤول آريئيلي أو عوزي ديان، وكذلك جنرالات "مجلس السلام والأمن". وكان هذا "المجلس" قد صاغ عند تأسيسه سنة ١٩٦٨ دعوة إلى عدم ضم المناطق التي احتلت في العام ١٩٦٧ وإلى إعادتها مقابل تسويات أمنية[٣٧]. وقد انضم إلى هذه الدعوة مئات المحاضرين الجامعيين وصحافيون وفنانون وأدباء مثل عاموس كينان، أ. ب يهوشواع، عاموس عوز، ناتان زاخ، يهودا عميحاي وليئا غولدبرغ[٣٨]. في نفس الفترة أقيم أيضا "المجلس الإسرائيلي للديموغرافيا" والذي سعى إلى إدارة الصورة الإثنية- العرقية لسكان إسرائيل كدولة يهودية وذلك في ضوء التهديد الديمغرافي الجديد- القديم[٣٩]. المنطق الديمغرافي هو نتاج زمن الخط الأخضر والسبب الكامن خلف المطالبة بالفصل، تماما مثلما تحول الفصل إلى سبب للنضال الديمغرافي. ونوستاليجيا زمن الخط الأخضر هي الأساس المنظم للهستوريوغرافيا منذ العام ١٩٦٧، وللبحث الأكاديمي، وهي الركيزة المركزية للفكر الأدبي- السياسي الليبرالي.

وتحت هذه الطبقة الثقافية السياسية هناك طبقة اقتصادية- سياسية لمجموعات مصالح وشبكات اقتصادية تشمل اتحادات ومزارعين من أصحاب الأراضي، وكيبوتسات وقرى زراعية غنية وشبكات من المجالس الإقليمية[٤٠]. وتتيح كل هذه الجهات سيطرة يهودية على الحيز بواسطة جهاز سيطرة يسمى "مجالس إقليمية" وسط إقامة "مناطر" أو مستوطنات جماهيرية تقتصر على الإثنية اليهودية الخالصة. إنها طبقة تعتاش من نظام الأراضي الإسرائيلي، أيد الكثيرون من أبنائها حركة "كديما" التي أقامها أريئيل شارون.

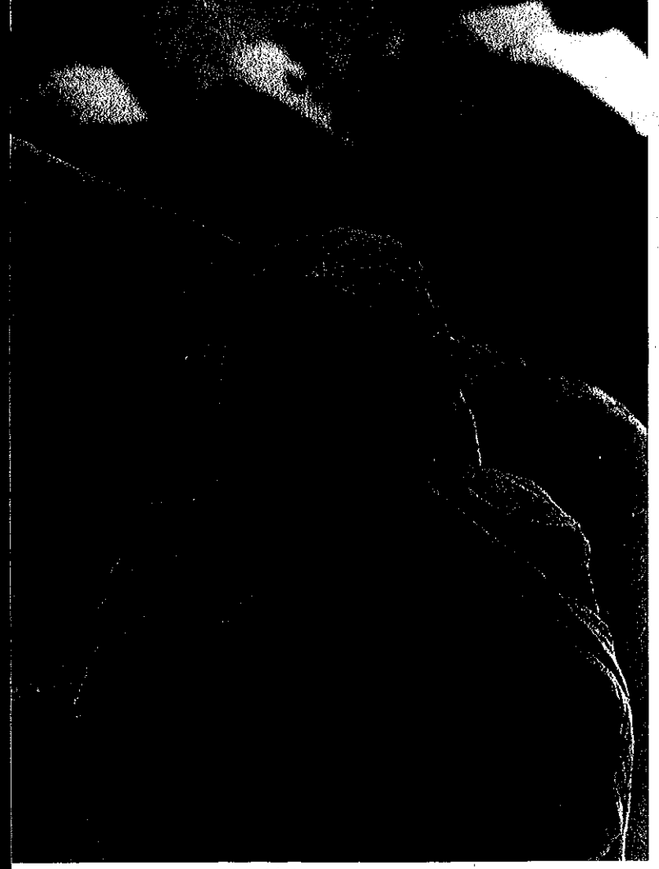

"توام" إسرائيل: النكبة.

وكان شارون قد سيطر طوال سنوات على "البنى التحتية" وعلى عمليات خصخصة الأراضي أو مصادرتها، مستغلا ذلك في صوغ مشروع حياة يقوم على تطهير الحيز من الفلسطينيين، وسط السيطرة المطلقة على "دائرة أراضي إسرائيل" وتجنيد رأس مال يهودي وجد تعبيراً له في نشاطات المنظمات اليهودية مثل الوكالة اليهودية والصندوق القومي (الكيرن كييمت) لإسرائيل من أجل شراء الأراضي والاستيلاء عليها[٤١]. والمجالس الإقليمية عبارة عن صيغة إسرائيلية محورة لجهاز بريطاني صمم في أوروبا الإقطاعية واستخدم فيما بعد كطريقة أو كأداة للاستيلاء على الأراضي في عهد الإمبريالية[٤٢]. وهكذا أدارت الدولة (إسرائيل)، بواسطة هذه المجالس الإقليمية، الاحتلال والسيطرة الإقليميين بما في ذلك داخل الخط الأخضر وليس إلى الشرق منه فقط. فالمجالس الإقليمية هي جهاز مركزي لتهويد الحيز، حيث أقيمت على أراض فلسطينية مصادرة، وفي مناطق إدارة مضخمة استهدفت ضمان احتلال الأرض والسيطرة عليها وليس عدالة التوزيع.

ويتيح الفهم الليبرالي لزمن الخط الأخضر خلق "شرخ" متخيل وفصل مصطنع بين الـ "جيدين"، أي اليسار الليبرالي داخل حدود الخط الأخضر، والـ "سيئين"، مجموعات المستوطنين القاطنين في مستوطنات (الأراضي المحتلة)[٤٣].

وعلى سبيل المثال فإن كتاب غادي طاوب "المستوطنون" يعد مثالاً بارزاً على هذه القيم المزدوجة، فهو يستند إلى تمييز سطحي وصارم بين ليبراليين علمانيين وبين يهود مسيحانيين[٤٤]. يوسي سريد أيضاً يصوغ تمييزاً مصطنعا بين دولتين مختلفتين تقومان ظاهريا بالتوازي: "دولة يهودا" و"دولة إسرائيل"[٤٥]. فهل هما حقا دولتان؟! وإذا كان الأمر كذلك، فمن الذي يوفر للمستوطنين القاعدة الاقتصادية والمادية؟ من الذي يزودهم بشبكة خطوط الهاتف والكهرباء والماء؟ من الذي يوفر لهم خدمات الصحة والتعليم؟ ما هو الدور الذي تؤديه منظمات مثل الهستدروت و"الكيرن كييمت" والوكالة اليهودية أو الصندوق القومي كمقاولين فرعيين لإدارة الاحتلال؟ من الذي يمول مؤسسات التعليم العالي في المستوطنات؟ من الذي يوفر القاعدة القانونية لمصادرة الأراضي؟ من الذي يوفر خدمات هندسة وتعبيد الشوارع العابرة للضفة الغربية؟! من الذي يسافر في شارع الأبارتهايد رقم ٤٤٣ من تل أبيب إلى القدس أو العكس؟! ووفقا لما يبينه لنا العمل الدؤوب الذي تقوم به عميرة هس (مراسلة صحيفة "هآرتس" المقيمة في الأراضي الفلسطينية المحتلة) فإن المستوطنات ليست مشروعا عفويا لأناس غريبي الأطوار، إنما هي مشروع دولة رسمي انضفرت المسيحانية داخله.

إن نموذج ١٩٦٧، كما يعبر عن نفسه في السياسة والثقافة والمجتمع الاقتصاد، هو حاجز الوعي الرئيس الذي ينتصب اليوم أمام الإسرائيليين في مواجهتهم للنزاع وجذوره التاريخية. ويوفر رسم الخط الأخضر كعلامة سياسية لنموذج ١٩٦٧ "بداية" لتصور النزاع وفق فهم ضيق ومبتور للزمن والحيز. ويحدد هذا النموذج مسألة ١٩٤٨ كمسألة مغلقة ومنتهية، وبالتالي فإن أية محاولة للعودة إليها تغدو موصدة بجدار من المحرمات. لقد أحكم المثقفون إغلاق جميع المنافذ وحولوا المسألة من تاريخ إلى أسطورة، وذلك بواسطة تقنيات ذاكرة متطورة تمارس بشكل متزامن في أجهزة الدولة والمجتمع والثقافة[٤٦]. وعلى سبيل المثال فإن كتب التدريس لا تتضمن التاريخ الشامل لحرب العام ١٩٤٨ ولا تعرض سوى

مسار جدار الفصل الذي رسم في المقابل من جانب المستوى السياسي والمستوى العسكري والمحكمة العليا نال حياة مستقلة من تلقاء ذاته متسببا بإرباكات إقليمية ومآس إنسانية. من جهة اخرى فإن إحدى الحقائق المثيرة تتمثل في أن عملية بناء الجدار، التي بدأت بضجة كبيرة، لم تستكمل أبداً. وفي وسعنا أن نستشف من المسار المتعثر وغير المكتمل للجدار أن الأسوار والجدران التي تقام في حيزات ثنائية القومية لا تشكل ضمانة لإقامة خط حدودي، تماما مثلما حصل داخل الخط الأخضر ذاته. ففي اللد والرملة وأماكن اخرى أقيمت أسوار فصل تخلق فصلا إقليميا بين اليهود والفلسطينيين، وفي أماكن اخرى، داخل الخط الأخضر، بين يهود أغنياء ويهود فقراء، أو بين شرقيين وروس وأثيوبيين وبين يهود أشكنازيين.

وجهة النظر اليهودية. كذلك جرى طمس مسألة ١٩٤٨ داخل مفهوم المواطنة الإسرائيلية والتفكير السياسي الذي صاغ نموذج "دولة يهودية وديمقراطية" وسط اللجوء إلى مسوغات ملتوية[٤٧]. فالفرضية القائلة بأن مسألة ١٩٤٨ مغلقة ومنتهية تنطلق من جملة عوامل ليست مستقلة ومن ضمنها الخوف ومصالح اقتصادية سياسية، والتنازل عن امتيازات ثقافية اقتصادية وسياسية[٤٨].

إن سياسة "الفصل" التي تتبعها إسرائيل حاليا هي امتداد طبيعي لهذا الموقف الثقافي السياسي الذي تصوغه النوستاليجيا الجديدة، والذي يتجلى في الممارسة في عمليات الضم والتوسع الإقليمية وفي مشروع ديمغرافي يشكل "استمراراً للحرب بوسائل أخرى". كذلك فإن مسار "جدار الفصل"، الذي بدأ تشييده منذ العام ٢٠٠٢، رسم بشكل أحادي الجانب من أجل خلق مسار مستقبلي لحدود تستند إلى "مشروع النجوم" الذي وضعه أريئيل شارون والذي يهدف إلى الفصل بين اليهود والفلسطينيين وسط ضم المزيد من المناطق المحتلة. إحدى النتائج المترتبة على بناء الجدار حركة ترحيل- ترانسفير- للمواطنين الفلسطينيين المحاصرين بين الخط الأخضر وبين مسار الجدار، وتشويش التواصل الإقليمي لمناطق السيادة الفلسطينية في الضفة الغربية. محكمة (العدل الدولية) لاهاي والمجتمع الدولي شخصا بسهولة المنطق الأعوج الذي يخلقه الجدار، والذي يمكن من استمرار الاحتلال في ظل خطاب الفصل. أحد الأمثلة البارزة على ذلك نجده في مقطع الجدار البالغ طوله ١٧٠٠ متر على مقربة من قرية بلعين. وقد أكدت المحكمة الإسرائيلية العليا أن مسار الجدار "خطط بشكل يمكن من إبقاء جزء من حي متتياهو- شرق في مستوطنة موديعين عيليت (كريات هسيفر) المجاورة في الجانب الغربي ("الإسرائيلي") للجدار" وأن "إسرائيل صادرت من الفلسطينيين الأراضي التي شيد (مقطع الجدار المذكور) عليها بادعاء باطل يتعلق بمتطلبات الأمن. . ."[٤٩].

مسار جدار الفصل الذي رسم في المقابل من جانب المستوى السياسي والمستوى العسكري والمحكمة العليا نال حياة مستقلة من تلقاء ذاته متسببا بإرباكات إقليمية ومآس إنسانية. من جهة أخرى فإن إحدى الحقائق المثيرة تتمثل في أن عملية بناء الجدار، التي بدأت بضجة كبيرة، لم تستكمل أبداً. وفي وسعنا أن نستشف من المسار المتعثر وغير المكتمل للجدار أن الأسوار والجدران التي تقام في حيزات ثنائية القومية لا تشكل ضمانة لإقامة خط حدودي، تماما مثلما حصل داخل الخط الأخضر ذاته. ففي اللد والرملة وأماكن أخرى أقيمت أسوار فصل تخلق فصلا إقليميا بين اليهود والفلسطينيين، وفي أماكن أخرى، داخل الخط الأخضر، بين يهود أغنياء ويهود فقراء، أو بين شرقيين وروس وأثيوبيين وبين يهود أشكنازيين. كافة أشكال الفصل هذه يمكن أن لا تصل أبدا إلى درجة الكمال، لكنها تملأ الحيز بأكمله. وحول جدار الفصل الذي أقامته إسرائيل، تقول روتي بن حاييم القاطنة في مستوطنة "غينوت شومرون": "إن من أقام الجدار إنما أراد منا جميعا أن نلوذ بالفرار. لقد ظن أننا لن نحتمل فكرة أننا نعيش خارج (حدود) الدولة. ولكنني لا أسكن في الدولة. بل أسكن في البلاد. ولذلك لا يهمني إذا ما كان هناك جدار في الوسط"؟[٥٠]. مبدأ الفصل هو نتاج تفكير بمصطلحات دولة غيتو "شبه أخلاقية"، وهذا التفكير تعاظم في الخطاب السياسي الليبرالي ما بعد ١٩٦٧، وخصوصاً في فترة اتفاقيات أوسلو التي عمقت السيطرة الكولونيالية اليهودية على الحيز الواقع بين البحر والنهر، وساعدت البرجوازية الإسرائيلية على الثراء معمقة أكثر الفجوات الطبقية والقومية والجنسوية.

وإزاء مفهوم الخط الأخضر كأرضية للفصل المتخيل بين اليهود والعرب جدير بنا أن نتذكر أن إسرائيل ذاتها لم تلتزم قط بحدود

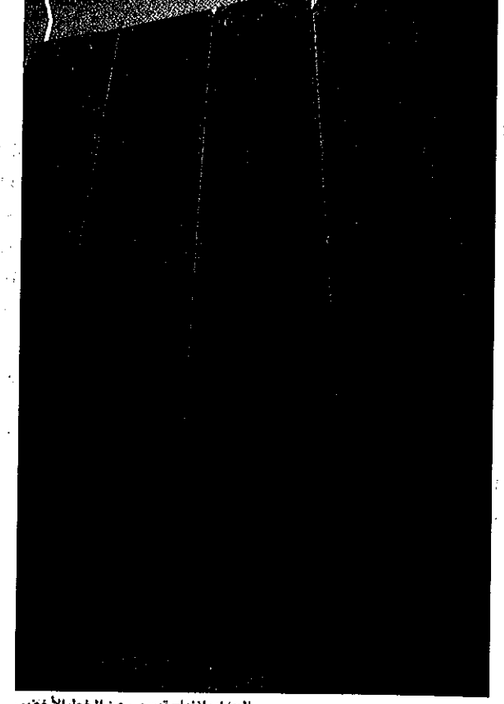

الجدار: انزياح توسعي عن الخط الأخضر.

خارجية واضحة وأنها لم تسلم أبداً بحدود الهدنة (من العام ١٩٤٩)[٥١]. لقد عمل الخط الأخضر طوال السنوات كصمام أحادي الاتجاه. إذ كان من المفترض أن يسد هذا الصمام طريق الحركة من "هناك" إلى "هنا"، لكنه أتاح في الوقت ذاته التدفق الحر من "هنا" إلى "هناك". وشملت هذه الحركة الأخيرة نزهات وجولات ونشاطات عسكرية وبناء مستوطنات. اليسار الليبرالي في إسرائيل تمترس من جهته داخل هذا النموذج بعد العام ١٩٦٧ وحول الخط الأخضر ("مع تعديلات حدودية") إلى خط ماجينو رمزي وإلى مطرقة سياسية. وعلى سبيل المثال فقد أمرت وزيرة التعليم يولي تامير العام ٢٠٠٦ بوجوب أن تتضمن جميع الطبعات الجديدة لكتب التدريس التي تظهر فيها خرائط إسرائيل عرض حدود الخط الأخضر[٥٢]. مثال آخر، في مقال له تحت عنوان "الخط الأخضر هو الحدود" كتب زئيف شتيرنهل: "ينبغي تعميق وتكريس مكانة خط وقف إطلاق النار (الخط الأخضر) في وعي الشبان الإسرائيليين. . ."[٥٣]. ويأخذ الخط الأخضر في هذا المفهوم صفات مستقلة وأسطورية، حيث أصبحت مصطلحات مثل "الاحتلال" و"إنهاء الاحتلال" محصورة، في الوعي السياسي لليسار الليبرالي، في احتلال العام ١٩٦٧ فقط[٥٤]. هذا الأمر له أيضا سبب تاريخي. فالجناح اليساري (الذي يسمى أيضا "معتدلا") في حركة العمل الصهيونية- ويشمل "مبام" و"هشومير هتسعير" - استولى على الكثير من الأراضي والممتلكات الفلسطينية خلال حرب العام ١٩٤٨[٥٥]. ولم يسهم "اعتدال" حركات اليسار في تخفيف المظالم الأخلاقية لزمن الخط الأخضر بل على العكس، ساهم في دفع موقف أخلاقي أنكر تلك المظالم[٥٦]. وجاءت حرب ١٩٦٧ لتوفر لليسار الصهيوني القديم أجندة مكنت من نقل الحيز الأخلاقي إلى ما وراء الخط الأخضر (إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة سنة ١٩٦٧) وكرست مظالم العام ١٩٤٨ كشيء لا رجوع فيه[٥٧].

هذا الموقف يموه حقيقة أن الواقع تغير في السنوات العشرين الأخيرة وأن إسرائيل غير قادرة، وغير عازمة أيضاً، على إخلاء معظم المستوطنين من الضفة الغربية[٥٨]. فالموقف الإسرائيلي المسمى "تعديلات حدودية" (والذي تبناه الكثيرون من أعضاء اليسار الصهيوني) يسعى إلى ضم المستوطنات الكبيرة، التي تقطنها أغلبية المستوطنين في الضفة الغربية، إلى مناطق السيادة الإسرائيلية مثل مستوطنة "أريئيل" (كبرى المستوطنات في شمال الضفة) ومستوطنات ما يسمى بـ "غلاف القدس" وفي مقدمها مستوطنة "معاليه أدوميم".

حركات اليسار- ومن ضمنها منظمات راديكالية غير برلمانية مثل "غوش شالوم- كتلة السلام" و"يش غفول- توجد حدود" - تؤيد صراحة أو ضمنا إجراء تعديلات حدودية، ولا تنشغل بمسألة كيفية إخلاء المستوطنين، كذلك لا تعبأ هذه الحركات نهائيا بالمسائل الأخلاقية المترتبة على مثل هذا الإخلاء. هل يمكن إخلاء مستوطنين من أبناء الجيل الثالث والجيل الرابع، من بيوتهم، حتى لو كان آباؤهم وأمهاتهم أصحاب مشروع الاستيطان والمستوطنات قد "أكلوا الحصرم". إن وضع المستوطنات يتطلب تفكيرا أعمق بكثير[٥٩].

إلى ذلك فإن التفكير من منطلق زمن الخط الأخضر يتيح أيضا خلق الإدعاء القائل بعدم وجود شريك للحوار وأن قدر إسرائيل أن تبقى في نزاع دام مئة سنة أخرى. عندما قدم إيهود باراك "اقتراحاً سخياً" للفلسطينيين في كامب ديفيد ثم في طابا سنة ٢٠٠٠، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض من جانب ياسر عرفات، استنتج إسرائيليون كثيرون- وكذلك المجتمع الدولي- أن ذلك يشكل دليلا نهائيا على عدم وجود شريك (فلسطيني) وبرهانا على "نظرية المراحل" التي يتبعها الفلسطينيون[٦٠]. غير أن المفهوم الذي انطلق منه الإسرائيليون

إلى ذلك فإن التفكير من منطلق زمن الخط الأخضر يتيح ايضا خلق الإدعاء القائل بعدم وجود شريك للحوار وأن قدر إسرائيل أن تبقى في نزاع دام مئة سنة اخرى. عندما قدم إيهود باراك "اقتراحاً سخياً" للفلسطينيين في كامب ديفيد ثم في طابا سنة ٢٠٠٠، وقوبل هذا الاقتراح بالرفض من جانب ياسر عرفات، استنتج إسرائيليون كثيرون- وكذلك المجتمع الدولي- أن ذلك يشكل دليلا نهائيا على عدم وجود شريك (فلسطيني) وبرهانا على "نظرية المراحل" التي يتبعها الفلسطينيون[٦٠]. غير ان المفهوم الذي انطلق منه الإسرائيليون عند ذهابهم إلى المحادثات، بتشجيع من الولايات المتحدة، كان مفهوما ضيقا ومحدوداً استند إلى نموذج ١٩٦٧ العقيم.

عند ذهابهم إلى المحادثات، بتشجيع من الولايات المتحدة، كان مفهوما ضيقا ومحدوداً استند إلى نموذج ١٩٦٧ العقيم. فهذا النموذج طمس الجذور التاريخية للنزاع وشطب مسألة اللاجئين الفلسطينيين واختزل النزاع في تعديلات حدودية حول الخطر الأخضر. ووصف وزير الخارجية الإسرائيلية في ذلك الحين (١٩٩٩- ٢٠٠٠) البروفسور شلومو بن عامي المساومات التي جرت مع الفلسطينيين على أساس الخط الأخضر بقوله: "بقدر ما أعلم فقد حصل كلينتون من الفلسطينيين قبل كامب ديفيد على وديعة بنسبة ٢٪. وهكذا كان بإمكاننا الافتراض بأننا سنتخطى نسبة الـ٩٠٪ (من مساحة الضفة الغربية) ويتخطى الفلسطينيون أكثر من ٤٪ بحيث نلتقي في نقطة ما في منتصف الطريق"[٦١].

كذلك ذكر بن عامي:

"لم يقبل الفلسطينيون طوال المحادثات المعايير الأساسية التي طرحناها. لذلك توصلت إلى استنتاج بأنه لا يجوز الاستمرار في صوغ مثل هذه الأوراق في إطار دبلوماسية الباب الخلفي. فهي لا تلزم الفلسطينيين الذين يستخدمونها كوسيلة للتليين المسبق فقط".

إن استنتاج المؤرخ شلومو بن عامي يتجاهل التاريخ ويستند إلى ثقافة زمن الخط الأخضر. فهو يحكم بالنسيان على تاريخ النزاع ويختزله في مسألة العام ١٩٦٧ ("مع تعديلات حدودية") وسط الاعتماد على ميزان حساب من النسب المئوية الإقليمية. وفي رده على سؤال الذي أجرى المقابلة الصحافية معه: ألم يقدم الفلسطينيون اقتراحا مضاداً؟ أجاب بن عامي قائلا: "كلا. وهذا هو لب المسألة. الفلسطينيون لم يقدموا، ولن يقدموا أبداً، إقتراحاً مضاداً". ويضيف مصوراً عدم موافقة عرفات على إقتراح تعديلات حدودية على أنها خدعة:

"اتضح أن أوسلو كان بالنسبة لعرفات مجرد ستار ضخم مارس ويمارس من خلفه ضغطا سياسيا وإرهابا بمستويات مختلفة من أجل تقويض فكرة دولتين لشعبين".

هذا الاستنتاج الذي توصل إليه شلومو بن عامي، والذي يتحدث عن خدعة فلسطينية كبيرة، إنما يشير إلى الفشل التام في فهم النزاع وجذوره. فيما بعد، وبنظرة تمتد ثماني سنوات إلى الوراء، صاغ إيهود باراك بصورة تاريخية أكثر السبب الكامن وراء "عدم وجود اقتراح مضاد فلسطيني":

"ذهبت إلى عرفات ووجدت أنه لا يريد حل مشكلة ٦٧ وإنما ٤٧. عرفات مات، أما أنا فما زال هناك من هم غاضبون عليّ.. لا يغفرون لي كوني كشفت حقيقة عرّت الدين العلماني لليسار"[٦٢].

يجدر بنا أن نقرأ هذا الاقتباس بتمعن. فهو يحمل في طياته أعراض الفشل والقصور الذي يعتري التفكير السياسي في إسرائيل. باراك مصيب في أقواله، إذ ليس هناك حقا تزامن بين نموذج ١٩٦٧ الذي يتبناه اليهود ونموذج ١٩٤٧/ ١٩٤٨ الذي يتبناه الفلسطينيون. غير أن باراك، وخلافا لإدعائه، لم يكشف بالضرورة حقيقة "عدم وجود شريك" وإنما حقيقة أن نموذج الفصل من العام ١٩٦٧، والخط الأخضر كعلامة للزمن اليهودي (العلماني)، لا يمكن أن يشكلا أساسا لحل النزاع. وليس عبثا أن باراك يستخدم مصطلح "الدين العلماني لليسار"، فهو بواسطته يسخر من محاولة اليسار المستمرة والعقيمة في التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين على أساس نموذج ١٩٦٧[٦٣]. إن خطوة باراك وشركائه في كامب ديفيد هي خطوة التفافية، فقد ذهبوا إلى كامب ديفيد حاملين نموذج ١٩٦٧ بهدف دحضه ليس إلا[٦٤]. وقد أقر باراك فيما بعد بحقيقة أن الوفد الإسرائيلي توجه إلى كامب ديفيد وهو مكبل بالفشل التام لفكرة

الفصل. لكن إيهود باراك ذاته ما زال يقود نفسه ورفاقه في السكة الفاشلة لنموذج ١٩٦٧ ("مع تعديلات حدودية") سواء كتكتيك سياسي من أجل التمويه على مواقفه المتشددة أكثر (بمعايير نموذج ١٩٦٧) أو نتيجة ما يعانيه من عمى في الرؤية[٦٥].

في مقابل اليسار الصهيوني، هناك لدى اليسار الراديكالي، وكذلك لدى المستوطنين، معارضة لمبدأ الفصل.

وقد حاولت فيرد نوعم أن تشرح في صحيفة "نكوداه"، الناطقة بلسان المستوطنين، لماذا يؤيد اليسار الليبرالي (الذي يسمى أيضا "يسار صهيوني") فكرة الفصل[٦٦]:

"إن السبب.. هو شبكة الحواجز التي تبعث الحياة مجدداً في الخط الأخضر.. فاليسار يرى في الحصار بمثابة وسيلة تربوية مساعدة، تحث الوعي اليهودي على ضرورة الفصل بين المجموعتين السكانيتين، وتسوغ الدولة الفلسطينية... (لكن) إستفادة اليسار من الحصار تشي بالحقيقة: فالدافع المركزي لديه ليس الإهتمام بالحقوق الإنسانية للفلسطينيين، كما أن الحصار والتجويع المستمرين لمليوني إنسان لا يتسقان مع هذا الاهتمام. ويتضح أيضاً أن التطلع للسلام لا يشكل الدافع الحقيقي لدى اليسار، فمن ينشد السلام لا بد وأن يصر على حدود مفتوحة وعلاقات اقتصادية تكافلية.. وليس اقتصادا منفصلا وحدودا محكمة الإغلاق. إن ما يحرك اليسار حقا هو التطلع للفصل بينه وبين العرب. الحصار يكشف عن تشابه مفاجئ بين غالبية اليسار وبين دعاة الترانسفير في اليمين المتطرف. فالتطلع المركزي لدى الجانبين (اليسار واليمين المتطرف) هو التخلص من الوجود العربي"[٦٧].

أمّا أمنون راز- كركوتسكين، الذي ينتمي للقطب السياسي المضاد لفيرد نوعم، على الأقل بالصورة المجردة التي ترسم بها الخريطة السياسية في إسرائيل، فيشرح مبدأ الفصل في سياسة السلام الإسرائيلية بصورة مشابهة:

"مبدأ الفصل ما زال يشكل العامل المؤسس للسياسة الإسرائيلية على اختلاف ألوانها، كما أنه كان العنصر المؤسس لعملية السلام وأساس فشلها. فهو لا يعتبر في نظر الإسرائيليين كأساس للمصالحة المستندة إلى الاعتراف بحقوق الفلسطينيين والتطلع إلى الاعتراف المتبادل، وإنما كأساس للتخلص من المناطق بغية التخلص من العرب. إن تأييد السلام يشكل هنا موقفا ثقافيا يؤكد بالذات على الرغبة في وجود دولة يهودية متجانسة، حتى وإن كانت تتجاهل مكانة مواطنيها الفلسطينيين، أكثر من كونه موقفا سياسيا واضحاً"[٦٨].

إن مفهوم "اللا شريك" الذي تتبناه إسرائيل هو نتاج سافر لنموذج ١٩٦٧، وهو السبب الرئيس لقيام حركة "كديما" التي سعت إلى مواصلة عملية الانفصال من خلال خطة أخرى أطلق عليها "خطة الانطواء"[٦٩]. غير أن خطة الانطواء إلى حدود دائمة تستند إلى نموذج ١٩٦٧، لم تحمل بشرى إنهاء الاحتلال بل على العكس: فقد سعت إلى إستخدام ثماره من أجل ضم كتل المستوطنات الكبيرة إلى إسرائيل بذريعة إنهاء احتلال العام ١٩٦٧. وتقوم هذه الخطة على ضم أجزاء من القدس الشرقية وتقسيم الضفة الغربية إلى أربعة كانتونات كبيرة، تحول دون قيام سيادة فلسطينية تتمتع بتواصل إقليمي.

هذا التوجه الأحادي الجانب يشكل إستراتيجيا وجودية بالنسبة لإسرائيل، مثلما عبر عن نفسه أيضاً في قرار وقف إطلاق النار من جانب واحد عقب الحرب التي شنتها إسرائيل على غزة مطلع العام الحالي (٢٠٠٩). فعوضا عن التوصل إلى اتفاق أو تفاهم مع الفصائل الفلسطينية في غزة، وفي مقدمتها حركة "حماس"، فضلت إسرائيل تجاهل هذه الفصائل وإنكار وجودها.

إن عملية السلام المتعثرة المستندة إلى الفصل، والتي أعطيت دفعة في مؤتمر أنابوليس، هي جزء من لعبة سلام صورية عقيمة، تجري منذ أوائل التسعينيات حول نموذج ١٩٦٧. والنتيجة الكئيبة هي أن صناعة السلام، ومن ضمنها "مبادرة جنيف" و"مركز بيريس للسلام"، لم تعد تنشغل لا بالسلام ولا بإنهاء النزاع. عوضا عن ذلك فقد وفرت هذه الصناعة عملا لعشرات إن لم يكن مئات المنظمات غير الحكومية التي تعتاش منها دون غاية سياسية حقيقية. هذه الصناعة تتجاهل حقيقة أن ما يحدث خلف (شرق) الخط الأخضر مشابه لما حدث طوال عقود داخل الخط الأخضر ذاته. كما أنها تتجاهل حقيقة أن عملية بناء المستوطنات لها أسباب اقتصادية لا تصنف ضمن الفارق أو التمييز السياسي بين "يسار" و"يمين". ينبغي على سبيل المثال فحص التركيبة الطبقية والإثنية للفئات السكانية اليهودية التي استوطنت في المناطق، وكذلك طرح السؤال بشأن كون سكان مستوطنات الضواحي مثل معاليه أدوميم ومستوطنات "غلاف القدس" ينتمون في غالبيتهم إلى جمهور ما

ويبرز عقم نموذج الفصل الليبرالي من الناحية السياسية، في شكل خاص، في ضوء منهجية وثبات التفكير السياسي لدى اليمين الإسرائيلي على اختلاف تياراته. ثمة فئات كثيرة في اليمين الإسرائيلي تعارض إقامة دولتين لشعبين وتسعى إلى بسط السيطرة أو السيادة على كامل البقعة الجغرافية الواقعة بين البحر والنهر. ويدرك اليمين المتطرف الفشل الكامن في نموذج ١٩٦٧ ويشخص الانحرافات التي يخلقها هذا النموذج. هذا اليمين هو الذي طور بالتعاون مع التيار الصهيوني المركزي، على إختلاف مؤسساته، جوابه على مسألة العام ١٩٤٨: دولة ثنائية القومية مع نظام (سلطة) أبارتهايد. ويشكل مشروع المستوطنات بصيغته الراهنة رأس حربة هذا النموذج.

يسمى بـ "إسرائيل الثالثة"، أي من الشرقيين والروس والمتدينين "الحريديم"، والذين حسنوا ظروف معيشتهم بواسطة محو الخط الأخضر. فهل يمكن أن يوافق أمثال هؤلاء الناس على التخلي عن إنجازاتهم ومكتسباتهم الاقتصادية، حتى لو كانت هامشية، فقط من أجل القبول بسياسة سلام أشكنازية؟ ونحن نعلم أن ما يسمى بـ "عملية السلام" تدار من قبل النخب الليبرالية التي تعتبر في غالبيتها يسارا ليبراليا. من هنا فإن مسيرة أوسلو أو "إعادة المناطق" تشكل من وجهة نظر جمهور "إسرائيل الثالثة" تهديداً لمشروع حياتهم. كذلك فإن الموقف "العلماني" المنبثق عن نموذج ١٩٦٧ يتغاضى عن حقيقة أن الأكثرية العظمى من سكان البلاد من البحر إلى النهر، سواء اليهود أو الفلسطينيين، ليسوا علمانيين ولا يكتفون بحل سيادي ميكانيكي يخلو من المضمون الثيولوجي[٧٠]. وعلى سبيل المثال فإن اليعازار كوهن، المقيم في مستوطنة "كفار عتصيون"، يدعو إلى إجراء حوار ديني بين المستوطنين وبين حركة "حماس" بهدف تقسيم الحيز، ويقول:

"بعد صعود حماس أميط اللثام عن وجه النزاع الإسرائيلي-الفلسطيني: فهذا النزاع جوهره ديني - قومي. الشعب الفلسطيني، كما يتضح من إختياره، يدرك ذلك منذ زمن. أما الشعب الإسرائيلي فما زال غارقا في تفكير دوغمائي يشوبه التوجس والخوف بل وصار مؤخراً أسيراً لأنماط مغرقة في الوهم والهروب من المسؤولية. . . . [٧١].

إسرائيل الرسمية ترفض هذا الموقف. فهي مستعدة لقبول صيغة (دولة) وطنية فلسطينية واهنة وخانعة طالما كانت تخضع بشكل مباشر أو غير مباشر لسيطرة دولة إسرائيل وفي إطار نموذج ١٩٦٧. إن أحد الأمثلة البارزة على مثل هذا الموقف هو الادعاء الكاذب بأن إسرائيل انسحبت من قطاع غزة في العام ٢٠٠٥، وكما يعلمنا التاريخ الكولونيالي، فإن الاحتلال يمكن أن يدار أيضاً بواسطة جهاز تحكم عن بعد دون تواجد عسكري دائم ودون مستوطنين. وإسرائيل ما زالت تدير حتى الآن نظام احتلال في غزة لأنها ترفض السلطة الشرعية هناك. فهي تسيطر على الاقتصاد الغزي، وعلى المعابر البرية المؤدية للقطاع وتمنع الوصول إليه من البحر أو الجو، وتشن حربا مستمرة لتصفية قادة وزعماء النضال الفلسطيني. فخطة "الانفصال" وما أوحت به من إنهاء للاحتلال في قطاع غزة، لا تشكل دليلا على إنهاء الاحتلال هناك، وإنما على مواصلته بوسائل أخرى. الإدعاء بإنهاء الاحتلال في غزة عمق فقط الكارثة السياسية والإنسانية التي جلبتها إسرائيل على القطاع. في المقابل هناك إسرائيليون يائسون وقعوا تحت تأثير وجهة النظر الخطيرة حول عدم وجود شريك (فلسطيني)، والتي يتشابك فيها السبب والنتيجة في منطق التفافي أعوج. ويجدر هنا تأمل الخطاب المتعلق بإطلاق الصواريخ على جنوبي إسرائيل. وبحسب الادعاء المركزي الذي يسوقه هذا الخطاب فقد عاش جنوب إسرائيل طوال ثمانية أعوام تحت قصف صاروخي مستمر، وإن دولة إسرائيل تحلت بضبط النفس فترة طويلة قبل أن تشن الحرب (؟!) ولكن النزاع لم يبدأ قبل ثمانية أعوام، ولم يبدأ بـ "غلاف غزة"، بل تعود جذوره إلى الفترة السابقة للعام ١٩٤٨.

في (مطلع) العام ٢٠٠٩ شنت إسرائيل حربا واسعة النطاق على قطاع غزة، قتلت خلالها حوالي ١٥٠٠ مواطن غزي، عدد كبير منهم من أبناء وأحفاد اللاجئين الفلسطينيين الذين طردوا أو هربوا إلى القطاع سنة ١٩٤٨ أو بعدها، وارتكبت هناك جرائم حرب. كانت النشوة في إسرائيل في بداية الحرب عارمة لكنها سرعان ما فهمت أن الدمار والخراب الذي أوقعته في غزة لم يوقف إطلاق الصواريخ. وكما في حالات أخرى شنت فيها إسرائيل حربا

من جانب واحد على الفلسطينيين (المثال البارز هو حرب لبنان ١٩٨٢)، فإن العدوان الإسرائيلي على غزة وسكانها لم يكن حربا "اضطرارية"، بل هي حرب منبثقة عن اختيار منهجي مارسه ويمارسه صانعو القرارات في إسرائيل منذ العام ١٩٤٨ في نطاق التنكر لمسألة ١٩٤٨ ورفض الكيانية الوطنية الفلسطينية التي لا تستند إلى سنان البنادق الإسرائيلية.

نتائج الدمار الذي خلفته الحرب على غزة قوبلت بالدهشة والذهول من قبل الجمهور (الإسرائيلي) الليبرالي، ولكن المسائل الأخلاقية "غسلت" داخل خطاب عسكري بمرافقة خبراء عسكريين قللوا من أهمية هذه المسائل وصاغوها في منطق أمني يخلط بين السبب والنتيجة. فقد اعتبرت "عمليات الإرهاب" سبب نشوب الحرب عوضا عن اعتبارها عارضاً للوضع السياسي ورد فعل على السيطرة الكولونيالية الإسرائيلية على الحيز. وهذه الحلقة المفرغة ستفضي بالتأكيد إلى حرب عدوانية إسرائيلية أخرى توقع المزيد من القتل والدمار في المجتمع الفلسطيني (تدمير بيوت ومساجد ومدارس ومؤسسات عامة) دون أن تنجح في وقف القتال ضد إسرائيل. وقد تكون النتيجة إبادة منهجية للشعب والمجتمع الفلسطيني وسط مواصلة تحويل الصهيونية إلى وحش كاسر[٧٢].

إن اليسار الليبرالي من جهته يتعامى عن رؤية الحقيقة وهي أن إسرائيل باتت عمليا كيانا ثنائي القومية يسيطر على كامل الحيز الممتد من البحر إلى النهر. وإذا ما نظرنا إلى هذا الحيز بأكمله فسوف نلاحظ أن جميع سكانه اليهود وجزءا من سكانه الفلسطينيين يحملون بطاقة مواطنة (إسرائيلية). بقية الفلسطينيين في المنطقة هم مواطنون بلا مواطنة، يخضعون لنظام أبارتهايد وسط استخدام وممارسة وسائل عسكرية وقانونية وإدارية تعزز وتدعم السيطرة الكولونيالية عليهم[٧٣]. أما حقيقة كون إسرائيل لم تطبق سيادتها السياسية على مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة فهي لا تغير قيد أنملة في هذه الصورة[٧٤]. فمعظم القوى الكولونيالية امتنعت من فرض سيادتها الكاملة على المناطق الخاضعة لاحتلالها، وأوجدت عوضا عن ذلك أنظمة قانونية تسند وتدعم سيطرتها دون حاجة لسيادة قانونية[٧٥].

ويبرز عقم نموذج الفصل الليبرالي من الناحية السياسية، في شكل خاص، في ضوء منهجية وثبات التفكير السياسي لدى اليمين الإسرائيلي على اختلاف تياراته. ثمة فئات كثيرة في اليمين الإسرائيلي تعارض إقامة دولتين لشعبين وتسعى إلى بسط السيطرة أو السيادة على كامل البقعة الجغرافية الواقعة بين البحر والنهر. ويدرك اليمين المتطرف الفشل الكامن في نموذج ١٩٦٧ ويشخص الانحرافات التي يخلقها هذا النموذج. هذا اليمين هو الذي طور بالتعاون مع التيار الصهيوني المركزي، على إختلاف مؤسساته، جوابه على مسألة العام ١٩٤٨: دولة ثنائية القومية مع نظام (سلطة) أبارتهايد. ويشكل مشروع المستوطنات بصيغته الراهنة رأس حربة هذا النموذج.

أعتقد أن أهمية اللحظة التاريخية للعام ١٩٦٧ سوف تتضاءل بمرور السنوات، وأن مسألة ١٩٤٨ ستحل مكانها تدريجيا، حتى في الخطاب اليهودي. كذلك فإن قانون العام ١٩٤٨ ونظام المواطنة الإسرائيلي سوف يطرحان بحدة أكبر على بساط البحث، بما في ذلك مسألة العنف التي يحجبها هذا النظام[٧٦]. إن العودة إلى مسألة ١٩٤٨ سوف تطرح على الأجندة حقيقة أن حرب العام ١٩٤٨ لم تنته بعد[٧٧]، وكذلك الحقيقة المؤلمة بشأن وجود ملايين اللاجئين الذين ما زالوا ينتظرون البت في مصيرهم ومصير أراضي وممتلكات آبائهم التي سلبتها دولة إسرائيل[٧٨].

إن اقتراحي إرساء أسس لتفكير سياسي يستند إلى نموذج ١٩٤٨ لا يشكل محاولة للتنكر لحق تقرير المصير لليهود كمجموعة قومية، بل على العكس، فإني أرى فيه اقتراحا للرجوع إلى زمن تاريخي وفلسفي يمكن الانطلاق منه في صياغة نظرية سياسية جديدة تهتم بمكانة ومستقبل اليهود في المنطقة. ينبغي لليهود أن يصوغوا نظرية سياسية جديدة تأخذ في الحسبان شعوب المنطقة وتحدد في الوقت ذاته الحقوق السياسية لليهود، وهو ما كان ينادي به في ثلاثينيات وأربعينيات القرن الماضي مثقفون مثل مارتين بوبر، يهودا ماغنيس، آرنست سيمون أو هانس كوهين، ممن كانوا ينتمون إلى محافل حركة "بريت شالوم- تحالف السلام" أو "إيحود". في المؤتمر (الكونغرس) الصهيوني الذي عقد العام ١٩٢١ أقترح مارتين بوبر[٧٩]، ولاحقا حذا حذوه يهودا ماغنيس سنة ١٩٢٩، صياغة حقوق اليهود:

"مثلما لا يجوز الانتقاص مطلقا من الحقوق العادلة للعرب، فإنه من الضروري أيضا الاعتراف بحقوق اليهود في التطور والنماء في وطنهم القديم دون إعاقة استقلالهم القومي، وأن يشارك في هذا التطور عدد كبير من أشقائهم ما أمكن"[٨٠]

أمنون راز- كركوتسكين يصوغ اليوم مجدداً أهمية البحث في حقوق اليهود في الوضع التاريخي الحالي الذي يكرس فيه كامل البحث في موضوع الحقوق لحقوق الفلسطينيين نظرا لانعدام التناظر السياسي الراهن في الحيز :

" ينحصر النقاش السياسي عادة في الحقوق الفلسطينية، وهذا أمر مفهوم وطبيعي، نظرا لأن حقوق الفلسطينيين هي المنتهكة بمنهجية وبصورة دائمة. ولكن على المستوى المبدئي، بالذات حينما تكون نقطة الانطلاق هي الاعتراف بحقوق الفلسطينيين، ينبغي أن تعكس الصورة لجهة بحث حقوق اليهود. فحقوق الفلسطينيين واضحة وغير قابلة للتصرف أو التأويل، وما يخلق المشكلة هو حقوق اليهود. فقط في سياق ثنائي القومية يمكن التحدث على وجود يهودي بمصطلحات الديمقراطية "[81]

من هنا فإن صياغة حقوق اليهود هي ضرورة لا مفر منها، ذلك لأن الحقوق المستندة إلى العنف والأبارتهايد لا يمكن أن تبقى مضمونة إلى الأبد. والدرس المستخلص من التاريخ العالمي يبين أن دولة من هذا النوع لا بد أن تهزم أو أن تهزم نفسها. وقد تجد إسرائيل نفسها ذات يوم في خضم انقلاب سياسي مثلما حصل في جنوب أفريقيا أو زيمبابوي، وفي أتون حمام دماء غير محتمل. سيكون من الصعب في ظل عنف من هذا القبيل صوغ خطاب حقوق، وخاصة حقوق اليهود، التي يمكن أن تبدو مع الأسف صورة طبق الأصل عن حقوق الفلسطينيين حاليا، ونحن بالتأكيد لا نرغب بمستقبل كهذا. حتى لو كان الفلسطينيون قد رفضوا قبل العام ١٩٤٨ خياراً مغريا مثل مشروع التقسيم[82]، فإن هناك اليوم إمكانية متاحة لحوار مثمر حول تقسيم جديد للحيز وسط المحافظة على حقوق اليهود. إنني مؤمن بأن العودة إلى إجراء نقاش منطقي متزن حول مسألة العام ١٩٤٨ ستتيح إلقاء نظرة مقرونة بأفق سياسي بعيد النظر، بحيث تفضي إلى إفراز تحالفات سياسية جديدة في المنطقة، وتمكن من التفكير خارج القوالب الجامدة.

الهوامش

١ مقتبس لدى توم سيغف: "١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل". القدس، إصدار دومينو، ١٩٨٤ ص٣٥.

٢ المصدر السابق ص٢١.

٣ توم سيغف: "١٩٦٧: وغيرت البلاد وجهها". القدس، كيتر، ٢٠٠٥ ص٢١.

٤ مقتبس لدى توم سيغف: "١٩٤٩: الإسرائيليون الأوائل". القدس، دومينو، ١٩٨٤، ص٤٤.

٥ لنقاش حول مسألة الحدود كمكان ثقافي انظر: أدريانا كامب، ١٩٩٩. "لغة مرايا الحدود: الحدود الإقليمية ونشوء الأقلية القومية في إسرائيل". مجلة سوسيولوجيا إسرائيلية، العدد ٢ السنة الأولى ص٣١٩-٣٤٩.

٦ حنة هرتسوغ: "كل سنة يمكن أن تعتبر سنة أولى: أنظمة الزمن والهوية في الجدل حول فترة الخمسينيات". مجلة "تيئوريا فبيكورت"، ٢٠٠٠، عدد (١٧) ص٢٠٩-٢٠١. انظر ايضا Michael Young The Metronomic Society – Natural Rhythms and Human Timetables. London: Thames and Hudson. 1988 انظر ايضا: حنة هرتسوغ "جدلية علاقات الأجيال الاجتماعية والسياسية في إسرائيل". داخل حنة هرتسوغ، طال كوخافي، شمشون تسيلينكر (محررون): "أجيال، حيزات، هويات: رؤى حول بنى المجتمع والثقافة في إسرائيل". معهد فان لير في القدس ودار نشر الكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٧. حنة هرتسوغ "أجيال من هنا وهناك: اقتراح لنظرة جيلية على الخطاب السوسيولوجي". سوسيولوجيا إسرائيلية- ٢٠٠٩،١٠(٢) ص ٢٥٩-٢٨٥.

٧ على سبيل المثال، للتعرف على الفوارق بين الزمن اليهودي والزمن الفلسطيني انظر أمل جمال: "حول متاعب الزمن المعتصر". داخل يهودا شنهاف ويوسي يونا (محرران): "العنصرية في إسرائيل"، معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٨ص٣٤٨-٣٨٠.

8 David Harvey. The Conditions of Postmodernity. Oxford: Blackwell, 1990

9 Johannes Fabian. Time and the Other: How Anthropology Makes its Object. New York: Columbia University Press. 1983

١٠ Johannes Fabian. Time and the Other: How Anthropology Makes its Object. New York: Columbia University Press. 1983 فيما يتعلق بفلسطين التاريخية كتب داني رابينوفيتش: "عشرات الباحثين (الأوروبيين) يؤكدون في مقدمات لمؤلفاتهم أن نقطة انطلاقتهم الفلسفية هي كتاب التوراة. اما موضوع بحثهم- السكان المحليون الذين التقوا بهم أثناء عملهم في فلسطين، فهم ليسوا سوى إشارات وعلامات حية في الطريق إلى حل كلمات اللغز المبعثرة بين صفحات الكتب المقدسة". انظر: داني رابينوفيتش "الاثنروبولوجيا والفلسطينيون". بيت بيرل: معهد دراسات المجتمع العربي ١٩٩٨ ص١٨. أحداث ١١ أيلول طورت مجدداً مصطلح "زمن علماني" وخلقت نموذجاً سياسيا فُهم وفق قواعد الحرب الباردة، وكان أساس هذا النموذج هو ما اصطلح عليه "حرب الحضارات". وقد أفرزت تلك الأحداث في شكل أساسي قواعد سياسية وقانونية جديدة شتى، وطرحت تحديا جديداً أمام علوم الثقافة بشأن أبعادها القانونية والهستوريوغرافية والسياسية والفلسفية والثيولوجية. انظر نقاشا في هذه المسألة: يهودا شنهاف، خريستوف شميدت وشمشون تسيلنيكر: "عدم الحكم بمنطق القانون: سياسة الشاذ وحالة الطوارئ"، معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب، ٢٠٠٩.

١١ انظر جاك الن ميلر: شهوانية الزمن، تل أبيب: رسلينغ، ٢٠٠٨، ص ٢٢.

١٣ أنظر: الخاتمة في كتاب توماس كون "بنية الثورات العلمية". تل أبيب: المعهد الإسرائيلي لفن الشعر وعلم الدلالات وعلاقة التعجب، ١٩٧٢

١٤ انظر مثلا مقال طولي جادت الذي اثار جدلا في الولايات المتحدة: Tony Judt "Israel: The Alternative" New York Review of Books, 50, 2 November 2003

١٥ زئيف شتيرنهيل "كديما لإنقاذ الديمقراطية". هآرتس ٢٠٠٩/٦/٣، ٢٣.

16 Harpaz, Yossi. 2009. "Israelis and the European Passport: Understanding Dual Citizenship in an Apocalyptic Immigrant Society

". M.A. Thesis, Department of Sociology and Anthropology, Tel Aviv في هذا السياق يجدر تأمل اقوال سفير إسرائيل في الولايات المتحدة ميخائيل أورن والذي كتب في الماضي أن إسرائيل يمكن أن تتحول "إلى دولة لا يكون اليهود مستعدين للعيش فيها والتضحية بحياتهم من أجلها". عكيفا إلدار: "السفير المتوجس". هآرتس ٢٠٠٩/٥/١٢.

١٧ استعرت الاقتباس من كتاب نوفا كدمان "على جوانب الطريق وهوامش الوعي". تل ابيب: إصدار دار نشر تشرين الثاني ٢٠٠٨.

١٨ في هذا السياق تجدر الإشارة أيضا إلى الكتاب الريادي لـ اوري رام " المجتمع الإسرائيلي: نظرات انتقادية"، تل أبيب بريروت، ١٩٩٣.

١٩ انظر في هذا الصدد أيضا: ليف غرينبرغ "السلام المتخيل، إخفاق الزعامة والسياسة والديمقراطية في إسرائيل، ١٩٩٢-٢٠٠٦". تل أبيب، رسلينغ، ٢٠٠٧.

٢٠ اقترح الانتباه أيضا لمكانة الثيولوجيا لدى الجيل الثالث من الشرقيين في إسرائيل، ماتي شموئيلوف، نفتالي شمطوف ونير برعام (محررون): "اصداء هوية- الجيل الثالث يكتب شرقية"، تل ابيب: عام عوفيد، ٢٠٠٧. انظر ايضاً منير بوزاغلو: "لغة للموالين: تأملات في التقاليد". القدس، كيتر، ٢٠٠٨.

٢١ انظر مثلا مقال ديمتري سليفنياك الذي بين حركة (انتقال) المهاجرين من الاتحاد السوفييتي إلى " المناطق": "ليس نيشان بطولة ولا وصمة عار"، إيرتس احيرت-٢٠٠٢ (١٠) ص٥٠-٥٢.

٢٢ انظر مثلا أمل جمال (٢٠٠٢): "الامتناع كمشاركة: حول متاهات السياسة العربية في إسرائيل". داخل آشر اريان وميخائيل شمير: "الانتخابات في إسرائيل ٢٠٠١". القدس: المعهد الإسرائيلي للديمقراطية (ص٥٧-١٠٠).

٢٣ صرح عباس مؤخرا "ليست مهمتي تعريف دولة إسرائيل: عرفوا أنفسكم كما يحلو لكم، هذا ليس من شأني، كل ما أعرفه هو أن على دولة إسرائيل أن تقوم في حدود ١٩٦٧ فقط. فيما عدا ذلك فإنني لا أقبل أي طلب بالاعتراف بالدولة اليهودية"- هآرتس ٢٨ نيسان ٢٠٠٩ص ٣.

٢٤ انظر مثلا تصريح أبو العلاء (أحمد قريع) رئيس طاقم المفاوضات الفلسطيني "قد نطالب بحل على أساس دولة ثنائية القومية". هآرتس ١١ آب ٢٠٠٨. كذلك صرح أفيغدور ليبرمان مؤخراً بأن المفاوضات مع الفلسطينيين وصلت إلى طريق مسدود، ولا بد من التفكير ببدائل أخرى.

٢٥ هذا الإقرار أخذ ينمو أيضا لدى مجموعات كانت محسوبة على اليسار الصهيوني. انظر مثلا: دفنه غولان- عفنون: "كم نحن مقيتون"- إيرتس احيرت ٢٠٠٥ (٢٧) ص٥٩-٥٩.

٢٦ يوسي بيلين: "العقد الجميل في حياتنا". http://www.arikpeace.org/Heb/Index.asp?ArticleID=619&CategoryID=258&Page=28 آري شفيط وصف بهذه الروحية (في كتابه "تقسيم البلاد"- القدس: كيتر ٢٠٠٥) إسرائيل قبل العام ١٩٦٧ بأنها "جمهورية هزيلة وعادلة". كذلك فإن كتاب عكيفا الدار وعديت زرطال "أسياد البلاد"، ورغم كل أهميته، يستند إلى فلسفة الخط الأخضر.

٢٧ يوسي سريد "وعليه اجتمعنا: تاريخ بديل". تل أبيب: إصدار يديعوت احرونوت ٢٠٠٨ ص١٧٤.

٢٨ يوسي سريد: المصدر السابق ص٥٣

٢٩ يوسي سريد: المصدر السابق ص١٤٩

٣٠ يوسي سريد: المصدر السابق ص١٩٧

٣١ لصياغة هذا الموقف انظر ايضا: فانيا عوز- زلتسبرغر "هؤلاء ليسوا ابنائي: إسرائيل الديمقراطية ملزمة اليوم بالتخلص من إسرائيل اليهودية". هآرتس ٢٠٠٨/١٢/٧.

٣٢ هذا الموضوع يدلل عليه بحث أدريانا كامب الذي يظهر أن "توطين المهاجرين" كان عملية مصحوبة بعنف سلطوي غير مألوف في مجتمعات ديمقراطية. أنظر: إدريانا كامب "هجرة الشعوب: السيطرة الدولانية والمقاومة في الكاتب الإسرائيلي"، داخل حنان حيفر، يهودا شنهاف وبنينا موتسبي – هالر "الشرقيون في إسرائيل: مراجعة انتقادية". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب ٢٠٠٢، ص٣٦-٦٦. في المقابل تبين عزيزة كزوم أن المكون العرقي كان معياراً مركزيا في طرق التوزيع السكاني، وليس سنة الهجرة كما كان يعتقد. انظر أيضا: سمدار شارون: "المخططون: الدولة وتصميم الحيز القومي في أوائل الخمسينيات" (تيئوريا فبيكورت- ٢٠٠٦(٢٩) ص٣١-٥٧).

٣٣ أنظر في هذا الصدد أمنون راز- كركوتسكين: "بين (تحالف السلام) و(الهيكل): جدلية الخلاص والمسيحانية في أعقاب غرشوم شالوم"، داخل: يهودا شنهاف (محرر) "الكولونيالية والوضع ما بعد الكولونيالي". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد- تل أبيب ٢٠٠٤، ص٣٨٧-٤١٢. موقف اليسار الليبرالي هذا تجاه "الآخرين" تتفق معه ايضاً شولاميت الوني التي أعلنت قبل انتخابات ٢٠٠٩ عن عدم شرعية حركة "شاس" لأن "الحكومة لا تمثل الشعب، ولأن شاس تقود الجميع".

٣٤ لوصف مفصل لهذه الأنظمة والأساليب في الخمسينيات انظر: هيلل كوهن "عرب جيدون". القدس: كيتر ٢٠٠٦. أمنون راز- كركوتسكين قال إن إسرائيل المتخيلة حسب تصوير "العقد الجميل في حياتنا" قامت لمدة ستة أشهر فقط، بين إلغاء الحكم العسكري في العام ١٩٦٦ وحتى ٥ حزيران ١٩٦٧. أمنون راز- كركوتسكين: "دولة الستة أشهر: إسرائيل، الاحتلال والموقف الثنائي القومية" (مخسوم، ٢٠٠٧/٦/٢٦).

٣٥ غدعون ليفي "المنطقة المحرام: الحياة والموت تحت الاحتلال الإسرائيلي". تل أبيب: بابل ٢٠٠٤، ص١٧

٣٦ مثلا دان شيفطان: "الهوية الجديدة لأعضاء الكنيست العرب: زعماء الجمهور العربي يتحدون أسس الدولة". مجلة "تخيلت" ٢٠٠٢(١٣) ص ٢٣-٤٩؛ أو ارنون سوفير وغيل شيلو "التجسيد العملي لمطلب العودة الفلسطيني".

٣٧ انظر http://www.pas.org.il/?src=agency.co.il

٣٨ أليك د. إفشتاين "من تحالف السلام إلى منتدى ٧٧: المجموعات السياسية التي قادها رجالات الجامعة العبرية.. نظرة مقارنة"، داخل عدي غوردون (محرر): "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية: المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس: كرمل ٢٠٠٨ ص ١٩٥-٢٢٤.

٣٩ انظر: شوهم ملاميد "بعد بضع عشرات السنين سنصبح جميعا أبناء الطوائف الشرقية...: أمهات إخصاب ومفهوم التهديد الديمغرافي في قانون سن الزواج" (تيئوريا فبيكورت ٢٠٠٤(٢٥) ص٦٩-٩٦. شوهم ملاميد ويهودا شنهاف "حول نظام التبرير الملتوسياني الجديد، وحول تبلور سياسات إنجاب الأولاد في إسرائيل ١٩٥٠-١٩٦٦". داخل يوسي يونا وإدريانا كامب "فجوات المواطنة: الهجرة والإنجاب والهوية في إسرائيل". معهد فان لير في القدس والكيبوتس الموحد – تل أبيب، ٢٠٠٨ص١٢٥-١٦٥. أريج صباغ- خوري تبين من الجانب الآخر أن الصحافة الفلسطينية (خلافا للنخبة السياسية) لا تنشغل تقريبا في المسائل الديمغرافية، وقد ركزت صباغ على سنوات ١٩٨٩-١٩٩١، في أوج موجة الهجرة من الاتحاد السوفييتي سابقا. أنظر صباغ- خوري (٢٠٠٦) "بين قانون العودة وحق العودة: تأملات في الخطاب الفلسطيني في إسرائيل". تل أبيب: جامعة تل أبيب (رسالة الماجستير). Sabbagh-Khoury, A. (2009)." Palestinian Predicaments: Jewish Immigration and Palestinian Repatriation". In Kanaaneh, R. and Nusair, I.(eds.). Palestinians in Israel Revisited (working title). New York: SUNY Press.

٤٠ عندما أعلن الحاخام دافيد فورمان، المتحدث باسم حركة "حاخامات من أجل حقوق الإنسان"، اعتزامه السفر إلى "دولة إسلامية كبيرة" سعيا لترتيب لقاء بين حاخامات يهود (من إسرائيل) وبين زعامة حركة "حماس" قال "صلوا كي أنجح حيث أخفق السياسيون". احد رؤساء المجالس الإقليمية في النقب كتب ساخرا من محاولة فورمان "علمنا الحاخام أن إحدى مهمات الله هي "السلام".. ومن هنا فهو يستنتج أن الصرخة المخيفة "الله أكبر" ما هي إلا وعد بأن السلام سينتصر". ويؤكد رئيس المجلس الإقليمي ذاته أن فقدان نموذج ١٩٦٧ الذي مكنه وزملاءه من الاستيلاء على أراضي النقب، يشكل تهديداً وجوديا له، حتى وإن اتاح إنهاء النزاع. http://israblog.nana10.co.il/blogread.asp?blog=537016&year=2009&month=2&day=0&pagenum=2

٤١ على سبيل المثال اشترت شركة "هيمنوتا" التابعة لـ "الكيرن كييمت" عشرات آلاف الدونمات من أراضي الضفة الغربية كي تقام عليها مستوطنات لليهود فقط. وتعمل هذه الشركة بحسب المبدأ العرقي القائل إن "الأراضي اليهودية" غير قابلة للبيع. أنظر: عميرام بركات "الكيرن كييمت ابتاعت عشرات آلاف الدونمات في المناطق". هآرتس ٢٠٠٥/٢/١٤ ص ٥.

[٤٢] المجالس الإقليمية تستند إلى طريقة borough البريطانية، وهي وسيلة إدارية تمكن من تقسيم الحيز وإقامة مستوطنات تتمتع بإدارة ذاتية وتخصص موارد الأرض بواسطة نظام امتيازات يقوم على اساس إثني- عرقي- طبيعي قومي.

[٤٣] نحن نجد حتى بعد اغتيال رابين تطهيراً ضميريا مشابها لليسار الليبرالي. انظر في هذا الصدد مقال أريئيلا اوزلاي "روح يغئال عمير الشريرة"، تيئوريا فبيكورت، ٢٠٠٠ (٩-٢٦).

[٤٤] غادي طاوب: "المستوطنون والصراع على معنى الصهيونية". تل أبيب: يديعوت أحرونوت ٢٠٠٧.

[٤٥] يوسي سريد: "عذرا لم يعد لدي متسع للألم". هآرتس ٢٠٠٥/١/٢٤. انظر ايضا: عكيفا إلدار وعديت زرطال "أسياد البلاد"، ٢٠٠٥

[٤٦] انظر في هذا الصدد اسحق لاؤور: "نكتبك يا وطن". تل أبيب: الكيبوتس الموحد ١٩٩٥. انظر ايضا أعمال ودراسات حنان حيفر حول الأدب العبري الذي يساند قومية نموذج ١٩٦٧.

[٤٧] انظر مثلا: روت غابيزون "الدولة اليهودية: التبرير المبدئي وصورتها المرغوبة". تخيلت، ٢٠٠٢ ص٥٠-٨٨. وتؤكد غابيزون الحاجة إلى دولة يهودية أخلاقية، وهي تقر بـ "الشعور بالتمييز لدى عرب إسرائيل" لكنها تطالب الفلسطينيين قبول نموذج الدولة اليهودية كنموذج مشروع، معللة عدم المساواة السياسية بقولها إن "الفجوة بين مكانة العرب ومكانة اليهود في إسرائيل ليست اكبر او أخطر من الفوارق في مكانة مجموعات الأغلبية والأقلية في اماكن اخرى" (نفس المصدر – السابق- ص٥٨) وانه لا يوجد فرق بين دولة يهودية ودولة اليهود.

[٤٨] نديم روحانا وأريج صباغ- خوري: "القوة، حيز التسامح والوضع التفضيلي"، داخل حنة هرتسوغ وكنيرت لهاد "يعرفون ويصمتون: انظمة الكبت والإنكار في المجتمع الإسرائيلي". معهد فان لير والكيبوتس الموحد. تل أبيب ٢٠٠٦ ص٦٢-٧٢. انظر أيضا: إمطانس شحادة وأريج صباغ خوري (٢٠٠٥) "تعزيز التبعية وتضييق الحيز: ميزانيات ومناطق نفوذ السلطات المحلية، العربية واليهودية، في إسرائيل". حيفا: مدى الكرمل- المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية.

[٤٩] هآرتس ٢٠٠٩/٤/١٩ ص٤ "المحكمة العليا تؤكد: مسار الجدار غير قانوني، لكن الدولة تتجاهل".

[٥٠] حجاي سيغل: "من وراء الجدار" – (مكور ريشون) ص١٦

[٥١] انظر في هذا الصدد دراسة إدريانا كامب "حديث الحدود" والتي طورت نموذجاً لفهم التأثيرات الثقافية لمفهوم الحدود. دراسة لقب الدكتوراه، جامعة تل ابيب ١٩٩٧.

[٥٢] عكيفا إلدار http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/797118.html

[٥٣] زئيف شتيرنهيل "الخط الأخضر هو الحدود"، ٢٠٠٦/١٢/١٥ انظر: http://fri- htm.٠٦١٢٢٥/densbewegung.zionismus.info/hebrew/israel

[٥٤] هذا احد الأسباب التي تدعو إلى رفض استخدام مصطلح "احتلال". انظر: يهودا شنهاف "لماذا ليس احتلالا؟"، تيئوريا فبيكورت (٣١) ص٥-١٣. ليف غرينبرغ يصف ذلك بـ "الشيء الذي لا اسم له". انظر Lev Luis Grinberg "Speach-lessness: in search of language to resist the Israeli "Think without a name"" International Journal of Policical Cultural Sociology, 2009, 22: 105116 آخرون استخدموا تسميات مختلفة. باروخ كيمرلينغ وصف ذلك "بوليتي سايد (سياسة الموت)"، ساري حنفي سماه "سبسو سايد (إبادة المكان) فيما أسمته هنيدة غانم "تاتنوس بوليتيك" (السياسة المميتة).

[٥٥] إن حقيقة عدم وجود يسار واضح في إسرائيل ليست مرتبطة فقط بمسألة إنهاء النزاع. ففي الستينيات على سبيل المثال، وهي الفترة التي شهدت قيام حركات احتجاج راديكالية شابة في كل انحاء العالم حول قضايا القنبلة الذرية وحرب فيتنام ونضال السود .. إلخ، كان الشبان الإسرائيليون منشغلين في تقديس العسكرتارية الإسرائيلية. وبين باحثون آخرون إن حركة العمل (الصهيونية) لم تتبن قط مواقف يسارية مستقلة، وإنما خضعت دوما للأولويات القومية. هذا الإخفاق ما زال يسم حتى الآن الاشتراكية الديمقراطية الإسرائيلية. انظر أيضاً: ياغيل ليفي (١٩٩٨) "نظام التقشف"، تيئوريا فبيكورت (١٢+١٣ ص٣٦-). دوف حنين ودافي فيلك "إضراب البحارة" (تيئوريا فبيكورت-١٢+١٣ ص٨٩-٩٨) الكنا مرغليت (١٩٩١) "اليسار الموحد- نهج "مبام" الاجتماعي في بداية الدولة ١٩٤٨-١٩٥٤"، ياد يعاري، مركز "هشومير هتسعير" للتوثيق والأبحاث، غفعات حفيفا. زئيف شتيرنهيل (١٩٩٥)؛ "القومية والاشتراكية في حركة العمل الإسرائيلية ١٩١٤-١٩٤٥". تل أبيب : عام عوفيد ١٩٩٥.

[٥٦] مئير حزان: " التوجه المعتدل في هبوعيل هتسعير ومباي ١٩٠٥-١٩٤٥". تل أبيب: عام عوفيد ٢٠٠٩.

[٥٧] عزمي بشارة: "حول مسألة الأقلية الفلسطينية " . تيئوريا فبيكورت- ١٩٩٣ (٣) ص٧-٢٠).

[٥٨] ميرون بنفنيستي: "المقلاع والهراوة: مناطق، يهود وعرب". القدس: كيتر ١٩٨٨، انظر ايضاً -http://soc.haifa.ac.il/~s.smooha/download/fourmodel sandonemore.pdf

[٥٩] انظر: ميخا اودنهايمر "المجموعات تعي نفسها" (إيرتس أحيرت ٢٠٠٢(١٠) ص٣٩-٤١)

[٦٠] انظر Rouhana, N. (2001). "Reconciliation in Protracted National Conflict: Identity and Power in the Israeli-Palestinian Case". In: A. Egly et al (eds.): The Social Psychology of Group Identity and Social Conflict: Theory, Application and Practice. Washington DC: Amer Psychological Assn. Pp: 173-187

[٦١] مقابلة أجراها اري شفيط مع شلومو بن عامي، ٢٠٠١/٩/١٤- http://www.7th-day.co.il/mehumot/hayom.htm

[٦٢] مقابلة أجراها اري شفيط مع إيهود باراك ٢٠٠٨/١٢/١٩. http://www.haaretz.co.il/hasite/spages/1047831.html

[٦٣] عندما استخدم هنا مصطلح "علماني" فإنني اقصد دحض البنية الثيولوجية للصهيونية والتي تعبر عن ارتباط بـ "ارض إسرائيل" وبالأماكن المقدسة لليهودية في الحيز بأكمله. مع ذلك فإن استخدامي هنا لمصطلح "علماني" هو استخدام مؤقت فقط.

[٦٤] إسحاق لاؤور كتب في هذا السياق عن المثقفين اليساريين الليبراليين وفي مقدمهم الكاتبان عاموس عوز وا. ب يهوشواع: "هؤلاء ولدوا منكرين للجرائم التي ارتكبت ضد الفلسطينيين في ١٩٤٨ والسنوات التالية، بما شهدته من حكم عسكري ومصادرة للأراضي واعتقالات إدارية. هذا التنكر يشكل المكون الأبرز ربما في تبجح وغرور مؤيدي مواقف (إيهود) باراك في محادثات كامب ديفيد ٢". ويتحدث لاؤور بالضبط عن إنكار ١٩٤٨ الذي ينبع من نموذج ١٩٦٧ وسياسة الهويات المرتبطة بهذا النموذج. انظر : http://readingmachine.co.il/home/articles/article_387

[٦٥] على سبيل المثال في آذار ٢٠٠٩ قال باراك: "هل يتعين علي أن اثبت لأحد بأنني أريد السلام؟ هل يوجد في الدولة زعيم آخر ذهب شوطاً ابعد مني من أجل السلام؟ موضوع دولتين لشعبين موضوع بديهي من ناحيتي..". يوسي فرتر، هآرتس ٢٠٠٩/٣/٦.

[٦٦] فيرد نوعم تعيش في عالمين في ذات الوقت، فهي من جهة معروفة كمحاضرة في "التلمود" في جامعة تل ابيب، وهي من جهة أخرى تقطن في مستوطنة "كفار ادوميم" (في الضفة الغربية) وهي شقيقة اوري اليتسور محرر صحيفة "نكوداه"، وابنة البروفسور يهودا اليتسور.

[٦٧] فيرد نوعم: "نكوداه". حزيران ١٩٩٣ ص٤٤-٥٩.

[٦٨] امنون راز- كركوتسكين: "ثنائية القومية والهوية اليهودية: حنة اردنت ومسألة أرض إسرائيل". داخل ستيف اشهايم (محرر) "حنة اردنت في القدس". إصدار ماغنيس ٢٠٠٧ص١٨٥-٢٠١.

[٦٩] لرؤية نقدية لـ "خطة الانفصال" في زمن حقيقي، انظر يهودا شنهاف: افتتاحية تيئوريا فبيكورت (٢٧) ص٥+٦ ٢٠٠٥.

[٧٠] وضعت كلمة "علماني" بين مزدوجين لأنني سأتطرق إلى هذه المسألة لأحقا. وعلى سبيل المثال كيف يمكن تفسير حقيقة أن إيهود باراك، رئيس الوزراء "العلماني" حتى النخاع، يجند جل قواه وطاقاته السياسية في كامب ديفيد ليدعي أن "قدس الأقداس" ("جبل الهيكل"- وحائط المبكى لـ (الحرم القدسي الشريف)" يجب أن يبقى في يدي إسرائيل؟ كذلك ادعى بعد كامب ديفيد أن رفض الفلسطينيين الاعتراف بالرابطة اليهودية بـ "جبل الهيكل" يشبه رفض الاعتراف بحقوق الملكية والسيادة اليهودية على "تراب أرض إسرائيل" ومن ضمن ذلك تل أبيب وحيفا. حول الثيولوجيا اليهودية في كامب ديفيد

والتناقضات المبدئية بينها وبين نموذج ١٩٦٧ انظر: Yehouda Shenhav The Arab Jews. Stanford: Stanford University Press. 2006 pp. 167-168

وحول إسرائيل كمجتمع ما بعد علماني، انظر يهودا شنهاف "دعوة لنهج ما بعد علماني في دراسة المجتمع الإسرائيلي" (سوسيولوجيا إسرائيلية، ٢٠٠٨ (١٠) ص١٦١-١٨٨. أمنون راز- كركوتسكين لا يستخدم في الواقع مصطلح "ما بعد العلمانية" لكنه يمثل هذا الموقف منذ عقدين من الزمن.

[٧١] إلعازار كوهن: "لنتحدث مع حماس" (مكور ريشون- ٢٤ شباط ٢٠٠٦).

[٧٢] انظر في هذا الصدد: طوني جادت "كوزموبوليتي عديم الجذور". تيئوريا فبيكورت (٢٦) ص٢٦١-٢٧٣. ويصف جادت الصهيونية بأنها "بائدة" مفسراً بذلك عنفها. حنان حيفر أيضاً يعبر عن قلقه من أن (مكانية الـ "جينوسايد" قد تكون ممكنة في الخطاب السياسي اليهودي. فإذا كانت إسرائيل قد أبادت في العام ٢٠٠٩ حوالي ١٥٠٠ مواطن فلسطيني، فإن هذه الأرقام يمكن أن تصل إلى أعداد اكبر بكثير من قبيل ٢٠ أو ٣٠ الف فلسطيني، ومن الممكن أن يتقبل الخطاب اليهودي ذلك بدواعي ومبررات أمنية. ليف غرينبرغ تحدث أيضا عن "جينوسايد رمزي" وتعرض بسبب ذلك لحملة منقطعة النظير. هذا ويمكن الوقوف على حجم الإرهاب الفكري ومدى انحطاط الخطاب السياسي الإسرائيلي وإسكات صوت الذين يعبرون عن هذه المواقف، من خلال رسالة شديدة اللهجة وجهتها وزيرة التعليم الإسرائيلية في العام ٢٠٠٤ إلى رئيس جامعة "بن غوريون"، واعلنت فيها اعتزامها مقاطعة الجامعة ومجلس امنائها طالما بقي البروفسور ليف غرينبرغ عضوا في الطاقم الأكاديمي للجامعة. لنقاش مفصل في هذا الصدد انظر يهودا شنهاف: "علماء الاجتماع والاحتلال"، سوسيولوجيا إسرائيلية -٢٠٠٨(٢) ص٢٦٣-٢٧٠ Lev Luis Grinberg "Speachlessness: in search of lan-guage to resist the Israeli "Think without a name"" International Journal of Policical Cultural Sociology, 2009, 22: 105116

[٧٣] عدم تطبيق السيادة الإسرائيلية على مناطق الضفة الغربية نبع من تخوف عميق من تشوه واقع ثنائي القومية، ومن الانعكاسات الديمغرافية لهذا الواقع على استمرار وجود "دولة يهودية". وفي هذا السياق قال إدوارد سعيد في كتابه "مسألة فلسطين" إن احتلالات إسرائيل بعد العام ١٩٦٧ ستعيدنا بشكل حتمي إلى مسألة ١٩٤٨، ليس فقط لأن احتلالات ١٩٦٧ اتاحت إلى حد ما توحيد الفلسطينيين داخل إسرائيل والأراضي المحتلة العام ١٩٦٧، وإنما أيضاً لأنها ستتيح في المستقبل مطلبا عالميا لا يمكن رفضه بمنح حق الانتخاب لكل إنسان من البحر إلى النهر. للإطلاع على موقف إدوارد سعيد في هذا السياق، انظر Yehouda Shenhav The Arab Jews. Stanford: Stanford University Press. 2006 pp.133-134

[٧٤] على عكس المناطق الفلسطينية (الضفة والقطاع) التي لم تعلن إسرائيل عن فرض سيادتها عليها، قامت إسرائيل في ١٩٨١/١٢/١٤ بسن "قانون (ضم) هضبة الجولان" وإتاحت لجميع السكان الدروز في الهضبة، بعد فرض سيادتها على المنطقة، التحول إلى مواطنين إسرائيليين.

[٧٥] حول مصطلح "فراغات سيادة" انظر: يهودا شنهاف "فراغات سيادة، الشاذ والوضع الطارئ: أين اختفى التاريخ الامبريالي؟" تيئوريا فبيكورت (٢٩) ص٢٠٥-٢١٨. في الأدبيات حول الكولونيالية يطلقون على ذلك: (jurisdictional imperial-ism). إمبريالية قانونية. حول التجليات التاريخية "للإمبريالية القانونية البريطانية" انظر W. Ross Johnston Sovereignty and Protection: A Study of British Jurisdictional Imperialism in the Late Nineteenth Century. Durham: Duke University Press

[٧٦] انظر نقاشا تاريخيا لمسألة إخفاء الحرب بواسطة القانون لدى Michel Fou-cault. Society Must Be Defended. New York: Picador, 2003

[٧٧] انظر مثلا النقاش المفيد لـ عدي اوفير: "ساعة الصفر" (تيئوريا فبيكورت، ١٩٩٨ ص١٥-٣١)

[٧٨] حول الإستراتيجيات التي اتبعتها إسرائيل في رفض تعويض اللاجئين انظر: Arab-Jews, 'Population exchange' and" (٢٠٠٥) Shenhav Yehouda the Palestinian Right-of-Return" In Ann Lesch and Ian Lustick (eds.) Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews. Pennsylvania: University of Pennsylvania Press Pp. 225-245. (re-printed in Arabic in the Palestinian Review of History and Society, (No. 1 Spring 2006; reprinted in Hebrew in Sedek, 3: 67-80.

[٧٩] في المؤتمر الصهيوني العام ١٩٢١ أكد بوبر على "حقوق اليهود" في الشرق الأوسط. انظر خطاب ومشروع قرار بوبر في الكونغرس الصهيوني (١٩٢١)، "تيعودا فيبعود- ب" ص٢٨٦-٢٨٧. انظر أيضاً يوسيف هيلر "من تحالف السلام إلى الوحدة". القدس، ماغنيس؛ ساسون سوفير "نشأة الفكر السياسي في إسرائيل". تل أبيب؛ شوكن ٢٠٠١، عدي غوردون (محرر)؛ "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية؛ المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس؛ كرمل ٢٠٠٨.

[٨٠] يوسيف هيلر؛ من تحالف السلام" إلى "الوحدة". القدس؛ ماغنيس ٢٠٠٤؛ ساسون سوفير؛ نشأة الفكر السياسي في إسرائيل. تل أبيب؛ شوكن ٢٠٠١؛ عدي غوردون (محرر)؛ "تحالف السلام" والصهيونية الثنائية القومية؛ المسألة العربية كمسألة يهودية. القدس؛ كرمل ٢٠٠٨ ص٦٣-٦٤

[٨١] امنون راز- كركوتسكين: "دولة الستة أشهر: إسرائيل، الاحتلال والموقف الثنائي القومية" (محسوم ٢٠٠٧/٦/٢٦) http://www.arabs48.com/mahsom/article.php?id=5501 وانظر Amnon Raz Krakotzkin, Exil et Souverainete', Paris: La Fabrique. 2007

[٨٢] هناك خلاف حول هذا الموضوع ايضاً: Pappe, I. (٢٠٠٥). "The visible and invisible in the Israeli Palestinian conflict". In: A. Lesch and I. Lustick (eds.), Exile and Return: Predicaments of Palestinians and Jews. Philadelphia: University of Pennsylvania Press. Pp: 279-295.